الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

ميدان: علوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
شعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

شافع الياس

بن عثمان امحمد بن عودة

تحت عنوان:

استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و الآفاق في الفترة (2000-2021)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الدرجة العلمية	الصفة
د.ايت ميمون كريمة	استاذ(ة) محاضر"ب"	رئيسا
د.ميدون سيساني	استاذ(ة) محاضر"أ"	مقررا
د.معسكري سمرة	استاذ(ة) محاضر"أ"	مناقشا

السنة الجامعية 2022–2023

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى : " ..... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "
سورة هود . الآية 88 .

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما وألبسهما ثوب الصحة والعافية

وإلى كل أهلي وإخوتي كل واحد

إلى كل أصدقائي، أساتذتي، معلمي، رجل أو امرأة من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل من أحبني و خصني بالدعاء من القلب و أحب لي الخير قريبا كان أم بعيدا .

إلى كل من نسيته مذكرتي ولم تنسه ذاكرتي

إلياس

إهـــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى اما بعد

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا على دربي اساتذتي واهل الفضل علي الذين غمروني بالحب والتقدير والنصيحة والتوجيه والارشاد.

الى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع سائلا الله العلي القدير ان ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

امحمد

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا الى نور العلم وميزنا بالعقل الذي ييسر طريقنا

الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام عملنا

نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك العظيم.

والصلاة والسلام على من جاء بشرى للعالمين.

ونتقدم بشكرنا إلى كل من أعاننا من بعيد ومن قريب فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله.

فنبدأ بالشكر الخالص للأستاذ المشرف الدكتور ميدون سيساني الذي قبل الإشراف على مذكرتنا بصدر رحب ، وأمدنا بالتوجيهات والنصائح اللآزمة لإتمام هذا العمل المتواضع.

والشكر والتقدير أيضا الى للسادة الأساتذة المناقشين على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة

والى كل أساتذتنا الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون بتيارت.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
إهداء	**/**
تشكرات	**/**
فهرس	**I**
قائمة الجداول	**I**
قائمة الأشكال	**I**
قائمة المختصرات والرموز	**I**
مقدمة	**أ–ث**
الفصل الأول: الإطار النظري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	**5**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**6**
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	**6**
المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	**7**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**8**
المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار استقطابه	**10**
المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.	**10**
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**11**
المطلب الثالث: آثار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	**12**
المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	**15**
المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق	**15**
المطلب الثاني: النظرية الحمائية	**17**
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج	**18**
الفصل الثاني: واقع و أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**22**
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**23**
المطلب الأول: المنصة الرقمية للمستثمر	**23**

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	24
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	25
المبحث الثاني: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	29
المطلب الأول: الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القوانين(09-16)	29
المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القانون18-22	35
المطلب الثالث: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.	37
المبحث الثالث: أفاق مستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	40
المطلب الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	40
المطلب الثاني: الدول المستثمرة في الجزائر	45
المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	46
خاتمة	48
قائمة المراجع	52
ملخص	55

فهرس الجداول

رقم	فهرس الجداول	الصفحة
01-02	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الفترة (2000-2021)	24
02-02	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	41
03-02	توزيع المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة حسب كل قطاع خارج قطاع المحروقات 2002-2021	42
04-02	أهم عشرة دول المستثمرة مابين 2002-2021	45

فهرس الأشكال

رقم	فهرس الأشكال	الصفحة
01-01	أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	9
02-01	دورة حياة المنتج	18
01-02	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الفترة (2000-2021)	24

فهرس المختصرات

الرمز	معنى المختصر
ص	صفحة
م	ميلادي
ANDI	Agence nationale de développement d'investissement
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'emploi des Jeunes
CNI	Conseil National De L'investissement

مقـدمة

مقدمة:

إن أي دولة في العالم تتبنى سياسة إقتصادية معينة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الموارد المتاحة وفي ظل الظروف الراهنة في اقتصادها.

إذ تتبنى الجزائر سياسات إقتصادية من شأنها تحقيق الأهداف الإقتصادية الممكنة ومن بينها العمل على خلق الثروة، وكذا المساهمة في تخفيض من حدة المشاكل الإقتصادية الراهنة على غرار ظاهرة البطالة، التضخم واستقرار سعر الصرف.

ومن مصلحة الدولة البحث عن جميع السبل والآليات المتاحة المؤدية إلى تحقيق ذلك، ومن بينها استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير يعتبر آلية جد فعالة في النهوض بالاقتصاد الوطني.

إذ أن أي مستثمر أجنبي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل في اتخاذ قراره بشأن الاستثمار في أي بلد، في حين أن أي دولة ترغب في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونظرا لما تعانيه الجزائر في الآونة الأخيرة من ظواهر إقتصادية، وسعيها لتنويع النسيج الانتاجي خارج المحروقات ظهرت أهمية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وما يمكن أن يتيحه في الميدان الإقتصادي، إذ تسعى الحكومة الجزائرية إلى تبني مختلف الآليات الممكنة من أجل تحسين مناخ الاستثمار إلى المستوى المقبول على الأقل والذي من شأنه أن باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بأشكاله المختلفة.

- **الاشكالية:** على ضوء ما سبق فإنه يمكننا طرح الإشكالية الآتية:

ما هو واقع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي آفاقه؟

- **الأسئلة الفرعية:**

1. ما مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟
2. ماهي محددات، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
3. ما واقع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هي آفاقه

- **الفرضيات:**

1. الاستثمار الأجنبي هو قيام شخص طبيعي أو معنوي بالاستثمار خارج الحدود السياسية للوطن الأم.
2. يتأثر قرار الاستثمار الأجنبي المباشر بعديد العوامل الراهنة داخل البلد المستقبِل له.
3. -تعمل الجزائر على تهيئة مناخ مناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والترويج له.

- **المنهج المستخدم:** نظرا لتنوع وتشعب محتويات الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي في التعريف بالمصطلحات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك المنهج التحليلي في تحليل المواد القانونية والنصوص، وكذلك تحليل إحصائيات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من الفترة (2000-2021)، إضافة إلى بعض العناصر ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- **أدوات الدراسة:** تم الاعتماد في هذا البحث على ما يلي:

1. الكتب الأكاديمية المتوفرة على مستوى مكتبة الكلية التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. الأطروحات والمقالات المتوفرة على مستوى المواقع الالكترونية.
3. القوانين والنصوص الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

- **أهمية الدراسة:**

1. تكمن أهمية الدراسة في أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على وضعية الاقتصاد الوطني الجزائري، خاصة في ظل تنامي أهمية تنويع النسيج الاقتصادي خارج المحروقات.
2. استحالة انعزال أي دولة عن العالم الخارجي نظرا لعوامل كثيرة والتي تدفع بالمستثمرين في التفكير في الاستثمار خارج الدولة الأم.
3. الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يتأتى من وراء استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على كافة الأصعدة والمجالات وحتى على المؤشرات الاقتصادية.

- **أهداف الدراسة:**

يكمن الهدف من وراء هذا البحث إلى ما يلي:

1. تحديد وتحليل العوامل ذات التأثير المباشر وغير المباشر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
2. محاولة إدراك أهمية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج الوطني كما ونوعا وجودة وكذلك أثره على المؤشرات الإقتصادية وحتى دوره في التقليل من حدة الظواهر الاقتصادية كالبطالة والركود الاقتصادي.
3. تحديد آفاق استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقتراح توصيات مهمة ذات مبررات اقتصادية ومنطقية قوية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1. أهمية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي.
2. صعوبة تحديد العوامل المساعدة على استقطاب الاستثمار الأجنبي بشكل نظري متكامل وهذا ما يشكل حافزا لتناول مثل هذه المواضيع الشيقة والتي تتطلب بحثا وتحليلا متناسقا ومعمقا.

- **حدود البحث:** للإجابة على إشكالية البحث، توجب علينا الإلتزام بإطار مكاني و زماني محدد:

1. الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على الإقتصاد الوطني الجزائري.
2. الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2022.

- **صعوبات البحث:**

1. خصائص مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم إمكانية حصر جميع العوامل المؤثرة في استقطابه.
2. استحالة تحديد جميع العوامل المساعدة في استقطابه وبالدرجة المطلوبة أخذا بعين الاعتبار خصائص كل بلد ورؤية المستثمرين الأجانب للاستثمار الأجنبي وكذا تباين المناخ الاستثماري بين الدول.

- الدراسات السابقة:

1. مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، يهدف البحث إلى التعرف على نوعية المؤسسات و الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه، و تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الوقوف على نوعية المؤسسات في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة، مؤشر المخاطر السياسية ومؤشر مدركات الفساد ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، بالإضافة إلى تحديد العلاقة الموجودة بين نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

وبينت نتائج الدراسة ضعف النوعية المؤسساتية السياسية في استقطاب المستثمرين الأجانب، في حين كان للنوعية المؤسساتية الإقتصادية أثر ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، وتم التوصل إلى أن مركبات مؤشرات الحوكمة(COMGOV)معنوية ولها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى الطويل، غير أن المؤشر المركب للحرية الإقتصادية (COMPEF)كان معنوي وله تأثير ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المدى طويل في الجزائر، وكذلك متغير أسعار البترول OILP له أثر ايجابي علىFDI الواردة إلى الجزائر في المدى القصير، كما كان لمتغيرGDP أثر ايجابي ومعنوي على FDI في المدى الطويل في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونوعية المؤسسات في الجزائر من حيث الاتجاه ومن حيث الدرجة، من خلال الاعتماد على الأساليب الاحصائية المعتمدة، أما دراستنا فتتمحور حول واقع استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر وآفاقه وإبراز أهم المحفزات والعوائق المؤثرة فيه.

2. طيفور إبراهيم، لصفر رابح، الإستثمار الأجنبي المباشر و إشكالية التشغيل والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل جديدة والدفع بعجلة النمو الإقتصادي للبلد، وكذا التعرف على معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تذليلها وكذا مقترحات وتوصيات لزيادة استقطابه.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. أنّ للإستثمار الأجنبي المباشر مساهمة في خلق مناصب شغل جديدة و التقليص من نسب البطالة و الاستفادة من الخبرات الأجنبية و نقل التكنولوجيا.

2. سعي الجزائر جاهدة بإرادتها القوية ببذلها مجهودات جبارة لتطوير و ترقية الإستثمار و ذلك من خلال إنتهاج سياسة إصلاح إقتصادي و بسن التشريعات و القوانين المحفزة للإستثمار الأجنبي، كما خصصت أموال طائلة من خلال بعث برامج الدعم و الإنعاش الإقتصادي.

3. الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات التي تجعلها قطبا اقتصاديا ملفتا، هذا بفضل الموارد الطبيعية التي تزخر بها، ناهيك عن الموقع الجغرافي الإستراتيجي و التركيبة البشرية، المر الذي يؤهلها لإستقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

- الفرق بين دراساتنا والدراسات السابقة:

إلى أن الأولى تتعلق بالعلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بمدى مساهمته في التشغيل في الجزائر وكذا النمو الإقتصادي، أما دراستنا فتتمحور حول واقع استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر وآفاقه وإبراز أهم المحفزات والعوائق المؤثرة فيه.

- هيكل الدراسة:

تم تقسيم دراستنا الى فصلين :

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر و تم تقسيمه الى ثلاث (3) مباحث، المبحث الاول جاء بعنوان ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يتطرق هذا المبحث إلى العناصر المعبرة بصفة وصفية عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه يتطرق لتعريفاته المختلفة، خصائصه و كذا أشكاله المختلفة ، اما المبحث الثاني جاء بعنوان دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار استقطابه حيث يتطرق هذا المبحث الى دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و التي يمكن تصنيفها الى دافع تخص المستثمر الأجنبي و دافع تخص الدولة المضيفة ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث الثالث جاء بعنوان نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يتطرق هذا المبحث الى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في نظرية عدم كمال السوق، نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الحمائية حيث خصصنا كل نظرية في مطلب.

- **الفصل الثاني:** جاء بعنوان الاطار التطبيقي للاستثمار الاجنبي المباشر و تم تقسيمه الى ثلاث (3) مباحث ، المبحث الاول جاء بعنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث يتطرق هذا المبحث إلى لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق للمنصة الرقمية للمستثمر المنجزة من طرف المشرع الجزائري ، كذلك من خلال عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين (2000-2021) ،و,اخيرا من خلال التطرق لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. اما المبحث الثاني جاء بعنوان سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتناول هذا المبحث الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال القانون (16-09) وكذا الاطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القانون (18-22) وكذا معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر. اما المبحث الثالث جاء بعنوان حيث يتطرق هذا المبحث الى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عرض أخر الإحصائيات المنشورة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي وكذا أهم الدول المستثمرة في الجزائر و افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية لها التأثير المعتبر على الدولة المستقبِلة له والدولة المصدّرة له، لذا فقد أخذ اهتمام المفكرين والباحثين من أجل إثراء الجانب النظري المتعلق بالظاهرة.

حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر متغير له خصائص، أسباب، عوامل جذب أو حدوث، آثار ، كما توصلت الدراسات إلى وجود محددات له ، ونظريات مفسرة لنشاطه، وعليه من أجل الإلمام بمختلف العناصر النظرية المتعلقة بالموضوع تم التطرق في الفصل الأول النظري الخاص بالأطروحة إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار استقطابه

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: آثار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق

المطلب الثاني: النظرية الحمائية

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتطرق هذا المبحث إلى العناصر المعبرة بصفة وصفية عن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه يتطرق لتعريفاته المختلفة، خصائصه و كذا أشكاله المختلفة.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت المفاهيم والنظرة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهات ونظرات مختلفة. ومن هذه التعاريف المختلفة يمكن أن نختار منها:

يعرّف **صندوق النقد الدولي** الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر"[1]. ويعكس هذا التعريف على أن يسمى الاستثمار استثمارا أجنبيا بصفة أساسية إذا حدث انتقال لرؤوس الأموال أو إحدى عوامل الإنتاج من اقتصاد بلد ما إلى اقتصاد بلد آخر ونتج عنه حقوق للمستثمر الأجنبي.

ويعد الاستثمار أجنبيا مباشرا عندما يمتلك المستثمر الأجنبي % 10أو أكثر من رأس مال المؤسسة أو أسهمها وكذلك من حقوق التصويت فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر الأجنبي حقا لاتخاذ القرار فيها وإضافة إلى التأثير أو المشاركة في إدارة الشركة، وهذا يعكس مفهوم المراقبة وبالتالي تقل المخاطرة، ولقد استعمل صندوق النقد الدولي. وهذه النسبة للتفرقة ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر المحفظي في شكل أسهم.[2] ويشير هذا التعريف إلى أن المستثمر الأجنبي لا تقتصر مهامه على توظيف الأموال والمطالبة بالأرباح، وإنما تتيح له حصته الكافية من رأس المال الشركة حقا للتدخل في شؤون تسيير الشركة.

حسب الدكتور **عبد السلام أبو قحف** فإنه: " ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، وسيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة."[3]

---

1 IMF, (2009), Balance of Payments and International Investment Position Manual, Sixth Edition, P101.

2 IMF ,(November,2004), Issues paper Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's Prepared by Art Ridge Way, IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert Group (DITTEG),Canada,P5.

3 عميروش محمد شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 2012، ص16

وكما يعرّفه أحد فقهاء القانون على أنه: " انتهى إلى أن الاستثمار هو: " استخدام أصول مالية مهما كانت طبيعتها أو نوعها من شخص طبيعي أو اعتباري في نشاط إقتصادي خارج حدود دولته وسواء خوله هذا الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الإقتصادي أو بهدف تحقيق عائد مجزٍ.[1] هذا التعريف يعطي نظرة شاملة لما يمكن أن يسمى استثمارا أجنبيا من حيث نوعية الشخص المستثمر، من حيث الأصول المستثمرة، ومن حيث الانتقال من دولة ما إلى دولة أخرى.

و يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى أهم مصادر التمويل، إذ يساهم بشكل كبير في التنمية و النمو الاقتصادي من خلال خلق قيمة مضافة من شأنها تحديث البنية الاقتصادية للبلد، كما يعتبر من أهم المحركات الأساسية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وكذا تحسين مستوى الأداء.[2] يعتبر هذا التعريف تعريفا عمليا أو وظيفيا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تطرق لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المستقبلة.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي:

1- انخفاض حدة المنافسة في السعر أو الجودة في الدولة المضيفة، تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذ أوجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف؛

2- اقتران لاستثمار الأجنبي بتدفقات رؤوس الأموال فقط، وتقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية. كما تسمح هذه الاستثمارات تسمح بمشاركة راس المال المحلي إضافة إلى فوائد أخرى كتحفيز الكفاءات المحلية على العزوف عن الهجرة إلى الخارج بما يوفره لها من عرض وظروف العمل.

3- ارتباطه بمظاهر العلاقات الإقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى,حيث تقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار للأجنبي المباشر.

4- تحقيق إيرادات جبائية للدول المضيفة على نشاطات المشاريع الإستثمارية، كما انه لا يترتب عليها عبء ثابت في ميزان المدفوعات حيث يقتصر دخل المستثمر الأجنبي على الربح الذي يحققه وبالتالي فان السداد مرتبط بربحية المشروع.

5- تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة أو المعرفة بهذه الأسواق.[3]

---

[1] حيتم هبة، **الآليات القانونية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2022، ص41.

[2] مصطفى دحماني، زكرياء نفاح، **الاستثمارات الاجنبية و دورها في النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية–**، جامعة طاهري محمد، بشار، العدد1، سنة 2017، ص71.

[3] دواح بلقاسم، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2009، ص4.

6- تجنب العوائق التي تعترض حركة التجارة أو لاستثمار ومنها الرسوم العالية على الواردات أو فرض رسوم جديدة عليها من أجل مكافحة الإغراق، وقواعد الشراكة التي اقضي بأن يتم التصنيع في منطقة معينة أو أن تكون هناك نسبة من عناصر الإنتاج الوطنية في المنتوج النهائي.

7- قيام العديد من المؤسسات المستثمرة بإنجاز مشاريع في قطاعات تلجأ من خلالها إلى التوظيف الكثيف للتقنيات الصناعية مستغلة في ذلك ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية مقارنة في الأسواق العالمية، أوفي مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث أو التطوير.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر باعتبار هذا الأخير استثمار في الأوراق المالية (استثمار المحفظة)، يتم بموجبه اقتناء قيم منقولة بما فيها الأسهم والسندات المطروحة في السوق المالية، بحيث لا تمنح هذه الملكية المتعاملين من أفراد وشركات حق الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري. كما يتميز الاستثمار الأجنبي غير المباشر بقصر الأجل.[1]

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتصف أشكال هذا الاستثمار بالتعدد و التنوع، ومن الشائع تصنيفها بالاعتماد على ملكية هذا الاستثمار أو بالاعتماد على القطاعات الإقتصادية التي ينتسب إليها الاستثمار.

أولا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الملكية:

يمكن تصنيف هذا الاستثمار بالنظر إلى ملكيته إلى:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين التاليتين:

أ- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون إشراك الطرف المحلي بأية نسبة كانت.

ب- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب. و عادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الإقتصادية التي تعتمدها.

2- الاستثمار المشترك:

و يدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، و هو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له و الذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة و طرف أو عدة أطراف محلية من جهة ثانية، و يمكن تمييز الشكلين التاليين:

أ- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظرائهم المحليين.

[1] دواح بلقاسم، **مرجع سابق الذكر**، ص4.

ب- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة. و هنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن % 10 من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا، و هذا حسب ما تشترطه بعض التعاريف المذكورة سابقا، و منها تعريف صندوق النقد الدولي.[1]

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الإقتصادي:

ونقصد بطبيعة النشاط الإقتصادي، القطاع الإقتصادي الفلاحي أو الصناعي أو الخدمي. الذي ينتمي إليه مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي:

و هو الاستثمار في القطاع الفلاحي من تربية الحيوانات و إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يمتلكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي:

و يتمثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة للسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات والآلات والملابس والمواد الغذائية ...الخ.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر الخدمي:

و هو شبيه بالاستثمار الأجنبي الصناعي، غير أن منتجات هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية و إنما في شكل خدمات مثل الاتصالات و النقل و البنوك و التأمين و مكاتب الدراسات و الفنادق..الخ.[2]

الشكل(01-01): أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

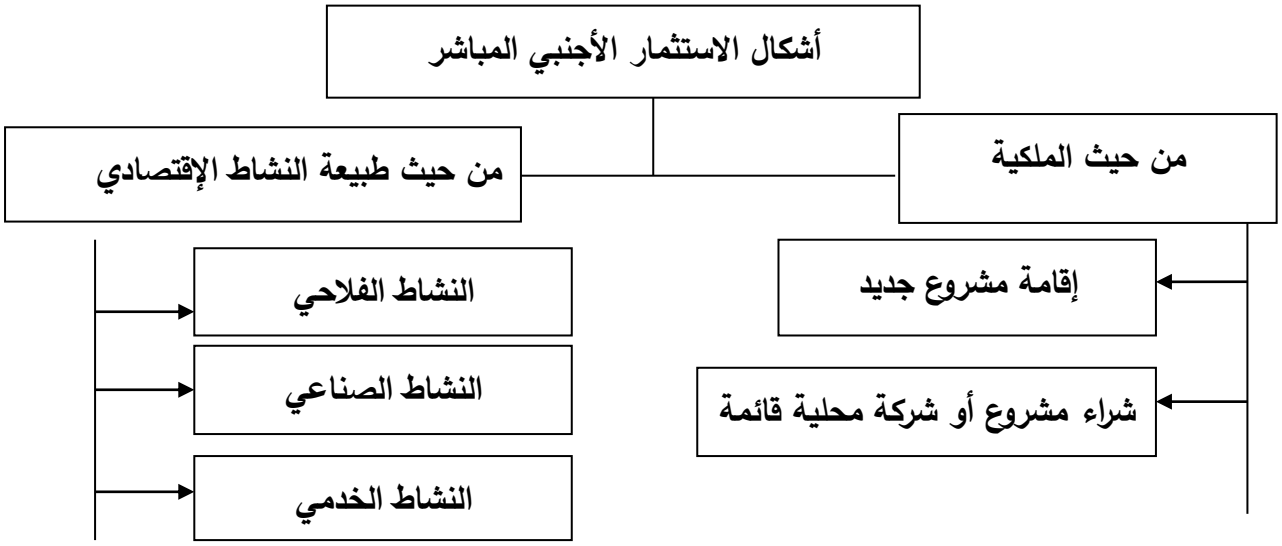

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على (عبدالكريم بعداش، 2008)

[1] عبدالكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري(1996-2005)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص52.

[2] عبدالكريم بعداش، **مرجع سابق الذكر**، ص53.

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار استقطابه

إن أي مستثمر تنشأ لديه بعض المبررات والعوامل التي تكوِن لديه فكرة الاستثمار خارج الحدود السياسية للبلد الأم، وكذلك أيضا فإنه يأخذ المستثمر عدة اعتبارات في اتخاذ قرار الاستثمار في البلد المستقبِل، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة آثار نظرا لقدرته على التأثير سواء كان هذا التأثير إيجابيا أو سلبيا.

المطلب الاول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تصنيف دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دافع تخص المستثمر الأجنبي وأخرى تخص الدولة المضيفة كما يلي:

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

تتمثل دوافع المستثمر الأجنبي إلى الاستثمار في دول أخرى غير الدولة الأم فيما يلي:

1. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من صاحبها؛
2. الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها وامتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة وغيها؛
3. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبي من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
4. الاستفادة من ميزة هامة في الدول النامية واغلب الدول المستثمرة فيها حيث أن كلفة الأيدي العاملة عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفة الحصول على المواد الخام وتكلفة النقل وغيها وبالتالي تعد هذه الجوانب عامل مشجع أخر أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمر للحصول عليه؛
5. تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثي أرباحها من عملياتها داخل موطنها؛
6. سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة, ووفرة رأس المال لديها؛
7. تستفاد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات؛
8. تجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الأم.[1]

[1] وفاء فلاح، صبرينة قريرة، ليلى كرثيو، **دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017،ص25.

ثانيا: دوافع الدولة المضيفة:

هناك عدة أسباب تدفع بالدول إلى تشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

1. تحقيق تقدم إقتصادي مضطرد و استقطاب الاستثمارات الدولية.[1]
2. الحصول على التكنولوجيا المتقدمة و توفير الإدارة الحديثة.
3. المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية و توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
4. إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات.
5. الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة.
6. إنشاء صناعة جديدة.
7. التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف.
8. تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدولة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من العوامل التي تحكم وتؤثر بشكل كبير على اتجاهات تدفقات هذا النوع من الاستثمارات، حيث ترتبط محددات المستثمر الأجنبي والدولة الأم بعوامل تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة.

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالمستثمر الأجنبي: [2]

1. سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن أسعار الفائدة تختلف من بلد لآخر.

2. معدل العائد على الاستثمار: يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواء كان فردا أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائدا أعلى من المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الاستثمار.

3. تكاليف الإنتاج: إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم يعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في الدول المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواء تعلقت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة وغيرها.

4. القدرات التسويقية والتكنولوجية:

---

[1] عبد السلام ابو قحف ، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة** ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،1989، ص 117

[2] جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018 ص13.

إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة يمكنها من دخول الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة المضيفة:

وتتمثل في محددات سياسية وإقتصادية وقانونية.[1]

1. المحددات السياسية:

تعد العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرون يأخذون بالحسبان جميع المخاطر الإقتصادية وغير الإقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الإقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، وطبيعة التغييرات السياسية المحتملة وغيها من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني.

2. المحددات الإقتصادية:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبي، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة إقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الإقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج الوطني الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم و حجم السوق والسياسات الإقتصادية من حيث التحرر الإقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

3. محددات تنظيمية وقانونية:

التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه و بالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغي متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة وبه الضمانات الكافية من عدم مصادرة و عدم تأميم وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: آثار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن للاستثمار الأجنبي المباشر كغيره من المتغيرات والآليات المعتمدة من طرف الحكومات والدول آثار على إقتصاديات الدول المضيفة، ويمكن أن يكون هذا الأثر إيجابيا أو سلبيا بدرجات متفاوتة، لهذا سنحاول استعراض آثار الإيجابية والسلبية في هذا المطلب كل على حدى.

[1] وفاء فلاح، صبرينة قريرة، ليلى كرثيو، **مرجع سابق الذكر**، ص32.

أولا: الآثار الإيجابية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يؤثر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على إقتصاديات الدول وهذه أبرز ملامح الأثر الإيجابي لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الإقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد القومي، ويعرف ميزان المدفوعات على انه المستند المحاسبي الذي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة على امتداد العام بين الأعوان الإقتصاديين الوطني في المجال الوطني وبين سائر الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

ويظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط هذين الأخيرين، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية لتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.[1]

2. اثر الاستثمار الأجنبي في التنمية الإقتصادية

يؤدي الاستثمار الأجنبي الى زيادة تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة لتوظيفها في برامج التنمية الإقتصادية للبلد، مما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الاستثمارات والادخارات في البلد وبالتالي يؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية لسكان البلد من خلال زيادة حجم الدخل بمعدل يزيد عن زيادة حجم السكان.[2]

3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية:

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير مناصب شغل خاصة من خلال مشاريع الامتلاك والدمج، أين يمكن تشغيل العمالة التي تم إقصاؤها عند شراء الشركة أو من خلال الحفاظ على العمالة القديمة، ويتم خلق العمل أيضا لدى الموردين، مقدمي الخدمات وفي قطاعات غير مرتبطة مباشرة بمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.ويخلق هذا الأخير العمل المؤهل نتيجة دمج العمالة بأحدث التكنولوجيا، مما يقود إلى تعظيم المهارات والمعرفة لدى الموارد البشرية للبلد المضيف، وبالتالي يتم تزويد وتنمية الصناعة المحلية بتلك النوعية الجيدة من العمالة، إضافة إلى ممارسة العمل حسب المعايير الدولية، و تحسين معايير الجودة وفاعلية الإنتاج وتحسين البنية التحتية المحلية المحفزة بقدوم الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

ثانيا: الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر:

---

[1] مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص 42

[2] عقبة محمد نوري الاغا، رحال صبحي قاسم، **أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي على متغيرات اقتصادية زراعية**، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، جامعة ميسان، العراق، 2019، ص2019.

[3] مفتاح صليحة، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.

والتي يمكن تقسيمها إلى آثار سلبيةللدول المضيفة وآثار سلبية للدول المستقبلة كما يلي:

1. بالنسبة للدول المضيفة:

– عدم قدرة الدولة المضيفة على الاطلاع على مختلف طرق التسيير الحديثة والتكنولوجيا عند السماح بقيام مشروعات أجنبية.

– زيادة حد البطالة عوضا من تخفيضها، وذلك جراء المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر التي أحيانا لا تلاؤم ظروف الدولة المضيفة من حيث المستلزمات والموصفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة رأسمال قليلة العمالة.

– عدم توفر الدولة المضيفة على القدرات الفنية والإدارية التي تكون شرطا لقيام المشاريع.

– قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته في الدولة المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الإقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلية أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية.

2. بالنسبة للدول المستثمرة:

وتبرز أهم الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

– في المدى المتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.

– القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار المباشر الأجنبي.

– الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.

– قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي.[1]

[1] طيفور إبراهيم، لصفر رابح، **الإستثمار الأجنبي المباشر و إشكالية التشغيل والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص41.

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد عديد النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في نظرية عدم كمال السوق، نظرية دورة حياة المنتج والنظرية الحمائية، وسنتطرق إليهن في كل مطلب على حدى

المطلب الأول: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى النقص العرضي من السلع فيها كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسه الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الإقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يخص بمتطلبات ممارسه أي نشاط وظيفي أخر لمنظمات الأعمال. أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوه لدى الشركة المتعددة الجنسيات توافر الموارد المالية التكنولوجي المهارات الإدارية..... بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر احد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات لعدم قدره الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافسها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا.... سيمثل احد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا عن التملك المطلق مشروعا الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وفي هذا الشأن يرى هود وينج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية فان هذا يعني انخفاض قدره الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق كما أن السلع الخدمات المتقدمة النواتج وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فانه قد لا توجد مزايا تنافسيه للشركة المتعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.[1]

ويتفق كل من باري(Parry) وكيفز(caves) مع هود و مينج في هذا الخصوص في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركة المتعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة وهذا يعني أن دوافع وراء قيام شركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة احتكارية معينة مثل تباين المنتجات أو حداثة المنتج(product newness) تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

من هذا المنطلق يمكن القول بان رحيل أو هروب شركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها للأسواق الدول النامية يمكن أن يحدثوا في كل أو بعض الحالات الآتية على سبيل المثال:

-حالة وجود فروق أو اختلافات جوهريه في منتجات شركه المتعددة الجنسيات بالمقارنة بالشركات الوطنية (أو الأجنبية الأخرى) بالدول المضيفة.

-حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية... متميزة لدى شركات متعددة الجنسيات عن نظيرتها بالدولة المضيفة

[1] عبدالسلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص82-83.

-كبر حجم شركة المتعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير حيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفرات الحجم الكبير.

-تفوق شركة متعددة الجنسية تكنولوجياً

-تشدد إجراءات والسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة والذي قد ينشا عنها صعوبة التصدير لهذه الدول ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الغير مباشرة (في شكل تراخيص الإنتاج مثلا) الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

-قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات متعدد الجنسيات كوسيلة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

-الخصائص الاحتكارية المختلفة لشركات متعددة الجنسيات والتي ترتبط بشكل آخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة ومن الواقع يمكن تصنيف الخصائص الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على النحو التالي:

-الخصائص التكنولوجية: وتتمثل في مقدرة هذه الشركات على إنتاج وابتكار السلع وتنويع المنتجات

-الخصائص التمويلية: وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، توافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراءات البحوث وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية... اللازمة، القدرة على تحمل ومواجهة الأخطار التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات...

-الخصائص التنظيمية والإدارية: وتتمثل ليس فقط في توافر الخبرة والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات، ويمكن أن تتمثل أيضا في إمكانية هذه الشركات في نقل المعرفة والخبرات في هذه المجالات إلى الدول المضيفة، بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازم لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة وغيرها.

-الخصائص التكاملية: في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة مثل التكامل الرأسي الأمامي (نحو السوق) والتكامل الرأسي الخلفي (نحو المواد الخام والأولية) والتكامل الأفقي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركة تستطيع الحصول على المواد الخام والمواد الأولية خاصة في مجال الصناعة الاستخراجية كالبترول مثلا نظرا للإمكانيات البحثية والاستكشافية الفنية والبشرية المتوافرة لدى هذه الشركات. صحيح أن توافر المواد الخام قد تكون في الأصل من خصائص الدول النامية المضيفة غير أنه بمجرد دخول هذه الشركات في هذه الدول فإن هذه الخاصية تتحول لصالح الشركات العاملة إما عن طريق تحكمها في إنتاج هذه المواد، أو إنشاء مصانع جديدة لتصنيعها وتسويقها...إلخ. ويساعدها في ذلك الخصائص المذكورة في(أ)،(ب)،(ج) بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية في الدول المضيفة.[1]

الانتقادات الموجهة لنموذج نظرية عدم كمال السوق:

-أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة المتعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج. وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

[1] عبدالسلام أبو قحف، **مرجع سابق الذكر**،ص83-85.

-أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول التفضيلات الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الانتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق...إلخ

-فضلا عما سبق يمكن القول بان مدى إمكانية أو واقعيه نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف شركات متعددة الجنسيات سوى كانت هذه الأحداث ترتبط بالاستثمار المباشر أو الغير المباشر مشروط بمرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومة الدول المضيفة النامية أو المتقدمة و الخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية والتجارية. ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.[1]

المطلب الثاني: نظرية الحماية

يقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل المؤسسات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص أو أي شكل أخر وذلك لأطول فترة ممكنة، وهذا بهدف تعظيم عوائد المؤسسة من ابتكاراتها ونتائج بحوثها.

تقوم هذه النظرية على أن تقديم منتج جديد لا تعترضه صعوبات بفضل الحماية الفعلية لنظام براءات الاختراع الذي يضمن مرودية كافية للاستثمارات، غير أن تطوير المنتج وتحسينه لا يمكن لنظام براءات الاختراع حمايته بسبب المنافسة بين المنتجين واحتمال تقليده في مناطق عديدة من العالم، وهذا ما يدفع بالمؤسسة المالكة لحق الاختراع الانتقال إلى الخارج والدخول إلى أسواق الدول الأخرى بإنشاء فروع لها تسمح باستغلال أوسع لتلك الحقوق، وبذلك تساهم في الحد والتقليل من حالات التقليد غير المرخصة، وعدم تسرب الأسرار الصناعية، أي حصر المؤسسة لمعارفها بذاتها بدلا من بيع أو ترخيص معارفها إلى الأسواق الدولية وإن حصل ذلك فسيكون فقط تحت رقابتها.

فاحتفاظ المؤسسة وحماية حقوقها يحقق لها التميز عن غيرها ويضمن لها عدم دخول منافسين جدد وبالخصوص في الأمد القصير، كما تمكنها هذه الحماية من كسر وتخطي بعض القيود التي تفرضها بعض الدول على أسواقها كنظام حصص الواردات والمبالغة في التعريفة الجمركية...الخ، خاصة إذا كان هناك طلب متزايد على المنتجات التي لا يمكن إنتاجها إلا من طرف المؤسسة، الأمر الذي سيؤدي إلى ضرورة فتح الأسواق أمامها ودخولها بالطريقة التي تضمن لها حماية أكبر لاختراعاتها وأسرارها.[2]

---

[1] عبدالسلام أبو قحف، **مرجع سابق الذكر**، ص85-86.

[2] نوح فروجي، **دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول الى الأسواق الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2017، ص29.

المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج

يرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى الإقتصادي ين، بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية. ولا شك أن تناول نظرية دورة حياة المنتج يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيرا لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفه خاصة والدول المتقدمة بصفه عامة. كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم. وبصفة عامة، تنطوي دورة حياة المنتج الدولي إلى أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكل رقم 2 مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال وذلك على النحو التالي:[1]

الشكل(01-02): مرحلة دورة حياة المنتج

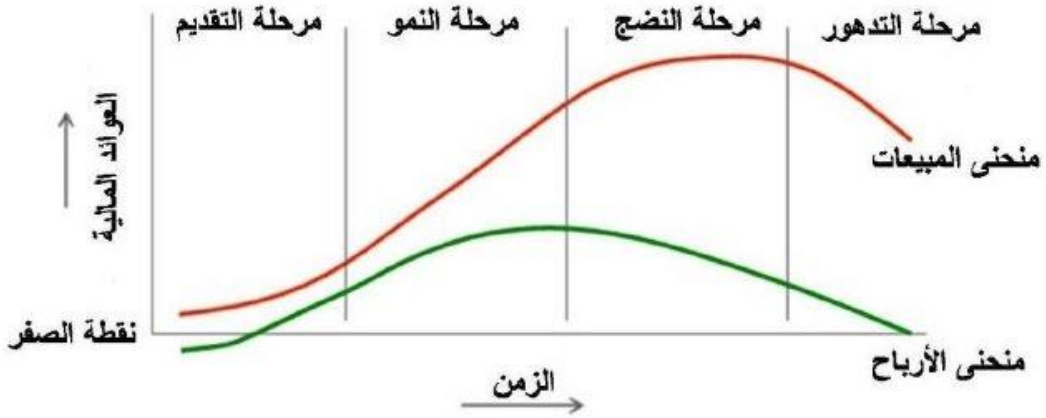

La source :

https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Frattibha.com%2Fthread%2F1241961326186041344&psig=AOvVaw2PjschQ3YGonG2S7ULcb54&ust=1681392070513000&source=images&cd=vfe&ved=0CBMQjhxqFwoTCOixs9y3pP4CFQAAAAAdAAAAABAJ

تمر اغلب المنتجات بمراحل دورة الحياة وهي المراحل الرئيسية التي تمر بها منذ فترة تقديمها حتى انهيارها وتحديد هذه المراحل يساعد في وضع الخطط التسويقية الأفضل للمؤسسة وهذه المراحل هي كالتالي:[2]

اولا: مرحلة تقديم المنتج

تشهد هذه المرحلة انخفاض كبير في معدل نمو المبيعات وقد ينعدم فيها الربح أيضا وذلك بسبب المصاريف الكبيرة التي تحصل عند تقديم المنتج والاستثمار فيه. أما القرار الشرائي للمستهلك فيتأثر في هذه المرحلة بعده عوامل منها:

-مقاومة بعض المشترين لعملية إحلال المنتجات الجديدة مكان القديمة.

[1] عبدالسلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2007، ص88-90.

[2] اياد عبد الفتاح،**الاصول العلمية للتسويق الحديث**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،2010،ص222-223.

-قلة المنافسين في السوق في هذه المرحلة.

-ارتفاع سعر المنتج نتيجة ارتفاع تكاليف الاستثمار الأولي.

-مقاومه توزيع المنتج الجديد في السوق.

-كثافة الحملات الاعلانية.

ثانيا: مرحلة النمو

وتمثل هذه المرحلة فتره القبول السريعة للمنتج في السوق وتحسن في معدلات الإرباح من جانب السوق ويتأثر قرار شراء المستهلك في هذه المرحلة بعده عوامل أهمها زيادة عدد المنافسين واتجاه سعر المنتج نحو الانخفاض

ثالثا: مرحلة النضج

تتزايد المبيعات في هذه المرحلة بمعدلات متناقصة اقل من السابق وتزايد شده المنافسة فيها حيث أن معظم المنتجات تقع في هذه المرحلة وهذا التنافس يؤدب إلى انخفاض سعر بيع المنتج وتتزايد تكاليف التسويق وعموما يتأثروا القرار الشرائي لمستهلك في هذه المرحلة بما يلي: محاوله إجراء تعديلات وتحسينات على المنتج, وانخفاض عدد المنافسين, وبقاء المؤسسات الأكبر وحجما وقادرة على المنافسة في السوق, كما يبدا التفكير باحلال المنتج القائم بمنتج أخر جديد, وتتأثر القرارات الشرائية في هذه المرحلة: حدوث تغيير في منافذ التوزيع, وزيادة معدل الإحلال السلعة الجديدة

رابعا: مرحلة الانهيار

هي المرحلة التي تنخفض فيها معدلات المبيعات كثيرا وتنهار معدلات الأرباح. فتنخفض المبيعات خلال هذه المرحلة بسبب التقدم التكنولوجي والتغير في احتياجات ورغبات المستهلكين. إن الاسم العلامة التجارية للمنتج تساعد المستهلك على معرفه السلع التي يحتاج إليها من بين البدائل المتاحة في السوق.

أما بالنسبة للانتقادات تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من السلع أو المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها ومن أمثلة ذلك السلع التي يطلق عليها "سلع التفاخر"prestigious goods" مثل سيارات الرولز رويس أو السلعة التي يصعب على الدول الأخرى غير دول صاحبة الابتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

بالإضافة إلى ما سبق، إن نظرية دورة حياة المنتج لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول المضيفة مثلا. كما أن هذه النظرية تقدم فقط تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدولة على الاستيراد...إلخ.[3]

[3] عبدالسلام أبو قحف، **مرجع سابق الذكر**، ص90.

خلاصة الفصل

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر قيام شخص طبيعي او معنوي بنقل أصوله مهما كان نوعها من بلد ما إلى بلد آخر، وذلك نتيجة لعدة دوافع لعل أهمها هو تحقيق الثروة أو الاستفادة مما يمكن أن يتاح له في الدولة المستقبِلة له، حيث تسعى هذه الاخيرة جاهدة لاستقطابه باكبر صورة ممكنة و مقبولة املا في مساهمته في رفع الأداء الاقتصادي وتحسين البنية الاقتصادية.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة خصائص ويأخذ عدة أشكال، حيث يمكن أن يأخذ صفة الاستثمار المملوك من خلال إقامة مشروع جديد، أو شراء مشروع قائم بحد ذاته أو استثمار مشترك شاملا كل المجالات المختلفة الزراعبة الصناعية والتجارية.

حيث تنقسم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر الى ما يخص المستثمر الأجنبي وما يخص الدولة المستقبلة له، على غرار الرغبة في تحقيق الثروة أو الاستفادة من المواد الخام بالاضافة إلى ما يمكن أن يتاح عند الاستثمار داخل دولة معينة، كما ان له محددات و هي عبارة عن مجموعة العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في الاستثمار في دولة ما أو العدول عنه، حيث تشمل المحددات السياسية، الاقتصادية، القانونية والاجتماعية، مما يمكن ان يترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية لاستقطابه واخرى سلبية على كلا الدولتين الدولة الام و الدولة المستقبلة.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعدما رأينا في الفصل الأول، عن العناصر النظرية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، سنحاول في الفصل الثاني التطبيقي إبراز أهم الناصر المعبرة عن واقع وآفاق استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

حيث أن أهم عنصر معبِّر عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر هو ما يقِرُّه المشرع لذا ارتأينا أن يحتوي الفصل الثاني على ما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: المنصة الرقمية للمستثمر

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القوانين(16-09)

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القانون18-22

المطلب الثالث: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

المبحث الثالث: أفاق مستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: الدول المستثمرة في الجزائر

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق للمنصة الرقمية للمستثمر المنجزة من طرف المشرع الجزائري، كذلك من خلال عرض تطور التدفق الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين (2000-2021)، ,اخيرا من خلال التطرق لمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: المنصة الرقمية للمستثمر و إجراءات إنشاء شركة

من أجل تحقيق مبدأ الشفافية في العملية الاستثمارية، فقد تم استحداث منصة رقمية توضع لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار الموضوعة تحت وصاية الوزير الأول، لإحداث القطيعة نهائيا مع النظام الورقي، واعتماد النظام الالكتروني في التعامل مع الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو محلية بعيدا عن الإدارة الورقية، غير أن المشكل يبقى محتملا في ضعف استخدام التكنولوجيا وتقنياتها، وهذا منذ تسجيل الاستثمارات وخلال فترة استغلالها، وهذه الطريقة تضمن إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات عبر الإنترنت، وتكون مترابطة مع الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالهيئات والإدارات ذات العلاقة مع فعل الاستثمار، يسند تسييرها للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، لذلك فإن المنصة الرقمية للمستثمر هي الأداة الالكترونية لتوجيه ومرافقة الاستثمارات، فهي تشكل بذلك الأداة الضامنة لشفافية الإجراءات ومتابعتها ومرافقة المستثمر، بهدف تحسين التواصل مع المستثمرين، وتسهيل الإجراءات والسماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية، كما تسمح بتكييف الإجراءات الواجب إتباعها حسب نوع الاستثمار ونوع الطلبات.

تهدف المنصة الالكترونية إلى التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيط الإجراءات وتسهيلها، وتحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الإقتصادية، لضمان شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها، وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين، والسماح للمستثمرين بمتابعة تقدم ملفاتهم عن بعد، وتحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدمة، وتساهم في تحسين أداء المرافق العامة، وجعلها أكثر فعالية، وتعمل على تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار، والسماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية[1].

[1] https://invest.gov.dz/OutilsDeUtilisateur/denomination تم الاطلاع عليه يوم 2023/04/27 على الساعة 23:33

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

يمكن توضيح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2000-2021) من خلال الجدول التالي: [1]

الجدول (02-01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الفترة (2000-2021)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الفترة (2000-2021)(الوحدة مليون دولار)			
2000	280.1	2011	2580.626408
2001	1113.105541	2012	1499.446845
2002	1064.96	2013	1696.86675
2003	637.853027	2014	1506.733438
2004	884.749028	2015	-584.5391991
2005	1145.617701	2016	1636.299236
2006	1888.45621	2017	1232.341924
2007	1743.630929	2018	1474.589069
2008	2632.047803	2019	1381.812315
2009	2754.118888	2020	1142.640689
2010	2301.225922	2021	869.6818189

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الموقع www.unctad.com

انطلاقا من الجدول يمكن استخراج الشكل البياني عن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما يلي:

الشكل (02-01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الفترة (2000-2021) (الوحدة: مليون دولار)

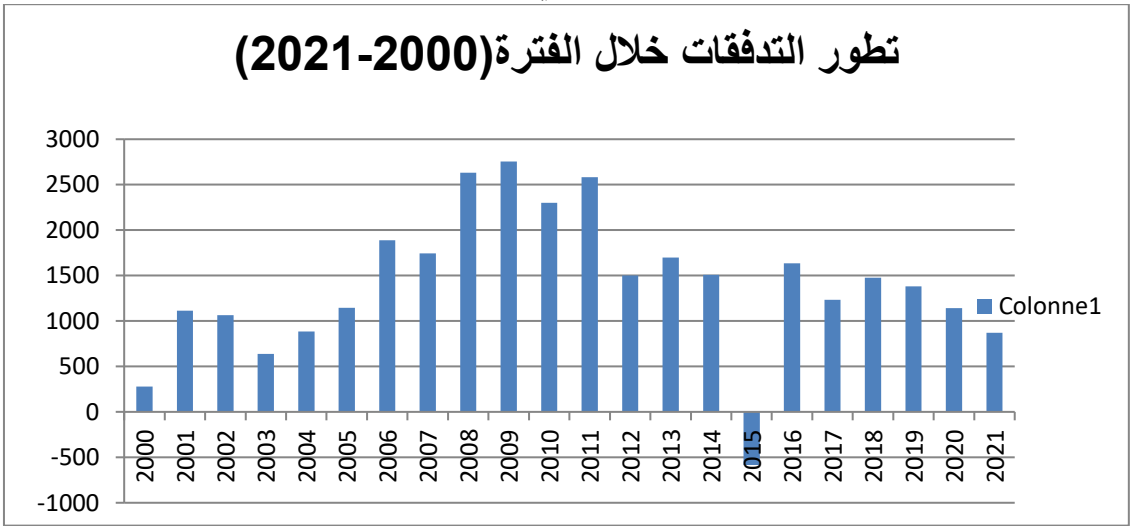

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على https://unctadstat.unctad.org/

[1] https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/196/4/1/49982 تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/03 على الساعة 20:28

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2000 لم يتجاوز 500 مليون دولار، وقد سجل ارتفاعا بعد ذلك في سنة 2001 ليصل إلى أكثر من 1100 مليون دولار، ثم سجل انخفاضا إلى أقل من 1000 مليون دولار، وذلك في سنة 2003، ثم يعود إلى الارتفاع إلى أكثر من 1000 في سنة 2005، سجلت 2008 اكبر حجم استثمار وارد بأكثر من 2500 مليون دولار، بعدها سجل أكثر حجم وارد في هذه الفترة وكان ذلك في سنة 2009 بحوالي 2750 مليون دولار، وقد سجلت 2015 أدنى حصيلة ب 500مليون دولار سالب، وبداية من سنة 2018 استمر الحجم في الانخفاض كل سنة إلى غاية 2021 ليصل إلى حوالي 860 مليون دولار بعدما سجل في 2018 حجم 1142 مليون دولار.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يواجه الاستثمار الاجنبي المباشر عدة عراقيل تقف في وجه إرادة المستثمرين وتؤثر على قراراتهم في الاستثمار في بلد معين، حيث تشير دراسة (قويدري كمال، بلغيث أمينة) حول محفزات ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر الى أن معوقات الاستثمار الأجنبي يمكن حصرها في ما يلي: [1]

أولا: العراقيل الطبيعية(مشكل العقار):

ويشكل أهم قيد يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنوات، حيث وضعت الدولة عدة هيئات مساعدة لمنح قرار الموافقة على طل حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلة في:

1. وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة.
2. وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار.
3. الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية.
4. وكالة(calpi) التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي، هذه الوكالات يجب أن تقدم قائمة بالأراضي الموجهة للمشاريع الاستثمارية مع إبراز الطابع التقني لكل قطعة ارض.

هذا التعدد في الهيئات من اجل منح الأراضي والعقار هو ما يسب ضعف عرض العقار وغيا المنافسة في هذا السوق إضافة إلى غيا المركز الحقيقي لاتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى:

5. تأخر أو طول مدة دراسة الملف لطالبي لقطعة الأرض.
6. التكلفة الباهضة للأراضي المخصصة للاستثمار.
7. عدم ضمان العدالة وتسوية الإجراءات وعدم مرونة هذه الهيئات وضخامة الوثائق المطلوبة.
8. الاختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت إلى استعمالات ذات مصالح ذاتية.
9. مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافق عليها.

[1] قويدري كمال، بلغيث أمينة، **محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**،مجلة الإبداع، المجلد11، العدد(01)A، ص6.

10. وجود عدة أراضي في مناطق صناعية غير مسجلة وطول مدة تخصيص العقار الصناعي.-
11. التشريع الخاص بالعقار متناثر بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة ولا حتى للمتعاملين الإقتصاديين مما يضاعف من لا شفافية الإجراءات.

ثانيا: العراقيل المادية

تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشا الإنتاجي والنمو الإقتصادي وهي المحرك الأساسي[1] لازدهار أي اقتصاد في العالم، ومن ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها، ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري، ومن ابرز مايعرقل البنك والمستثمرين هي:

1. غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات.
2. غياب المؤسسات المالية المختصة.
3. قلة المنتجات المالية الخاصة بالاستثمار (قروض الإيجار) القروض طويلة الآجال.
4. يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في تونس والمغرب-3 و 4 أشهر.
5. يشترط البنك ضمانات باهة من المقاول قد تصل أحيانا إلى ضعف قيمة المشروع.
6. عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطو القرض الكافية.
7. إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.
8. رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافي لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار.

ثالثا: العراقيل الإقتصادية: يمكن ذكر أهم هذه المعوقات في:

1. سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسب سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ، أو قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطا أساسيا لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، أيضا إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة.
2. نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سوا بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة وأيضا إلى ذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل

[1] قويدري كمال، بلغيث أمينة،**مرجع سابق الذكر**،ص6-7.

والاستثمار غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار.

3. تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعارها الصرفية فتنخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، كما يؤدي إلى تأكل إرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

ومن هنا يتضح أن عملية انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لم تتم بالشكل اللازم، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة (تنظيمية كانت أو قانونية) التي تحول دون التطبيق الكلي والسليم لسياسة "الباب المفتوحة" أمام تدفق الاستثمار الأجنبي[1].

هذه العراقيل أدت إلى تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة إقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية وغموض بعضها الآخر.

رابعا: العراقيل السياسية

كما هو معلوم لدي الجميع النمو الإقتصادي و تحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدي استقرار الوضعية الأمنية و السياسية للدول خاصة و أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا إلا بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمي و السياسي حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جل الاستثمار ولهذا ما سوء نتطرق له في النقاط التالية:

- الوضع الأمني:

إن ما مرت به الجزائر من أزمات أمنية منذ 1988 وأحداث تيقنتورين سنة 2013 إلى إحداث عين صالح 2016، عمل على زيادة حدة هذه الأزمة وخطورتها والتي كانت لها أثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق من بين العوائق المعرقلة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وان المستثمرين معتادين على تقيم الوضعية الأمنية لأي دولة يرغبون في الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالشركات المتعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توفرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية التي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لتيمكن أن يغامر بأمواله في دولة ما لم يجمع تقيما عاما للوضع الأمي للدولة وبالنسبة للاستقرار النسبي للطاقم الأمي فلم يعد له حس كبير فبالرغم من تحسن الملحوظ مؤخرا في إطار قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية للتخفيف من حدة هذه الأزمة إلا أن الجزائر تعاني من هروب المتعاملين الإقتصاديين لخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم وتفضيلهم للدول المجاورة الأكثر أمنا.

1. عدم الاستقرار السياسي: مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينيات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى

[1] قويدري كمال، بلغيث أمينة،**مرجع سابق الذكر**،ص7-8.

الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث نجد أن هذه الفترة أثرت بشكل كبير على الساحة السياسية التي بدورها انعكست على جل الاستثمار الأجنبي للجزائر.

خامسا: العراقيل القانونية والإدارية

إن القانون الصادر سنة 1993 والتعديلات التي أجريت عليه سنة 1994 و 1995 وحتى قانون سنة 2001 كلها قوانين محفزة لجل الاستثمار لكن ما يعاب عليها أننا عند اللجوء إلى تطبيقها نجدها قوانين نظرية تكفينا قراراتها ووضعها في الجرائد الرسمية والكتب المتخصصة.

1. **العراقيل القانونية:** إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغ في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح وثابت فمن ناحية العقار الذي يعتبر من أهم العوام ل المساعدة على قيا م الاستثمارات لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية لقيامه، ومن أجل الحصول على قبول المشروع يبدأ أولا بملكية العقار الذي يعتبر من صلاحيات الوالي، بينما يدخل هذا الإجراء ضمن القرارات الإقتصادية البحتة، هذه الطريقة تدل على تداخل الصلاحيات بين المؤسسات في تحويل العقار من الوجهة الاستثمارية إلى أغراض شخصية، أما عن السياسة الضريبية فهي غير واضحة من الناحية الإعفائية والدلالة على هذا القول فما عليك إلا الذهاب إلى إدارات الضرائب أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات وترى أنه رغم وجود كل من وكالة (ANSEJ) و(ANDI) والتي تقدم امتيازات مهمة للمستثمرين والمتمثلة في الإعفاءات من الضرائب والحقوق الجمركية في السنوات الأولى للمشروع، إلا أن المستثمر يعاني من ارتفاع معدلات الضرائب الذي ينجم عنه ارتفا ع تكاليف المنتجات والمشاريع،

نظرا لكون الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة لا تمس دورة الاستغلال للمشروع رغم وجود نصوص قانوني تجيز ذلك وهذا لتأخر الحكومة في إصدار قائمة البلديات النائية التي تستحق المشاريع المنجزة فيها هذه الإعفاءات، وإلى حين صدور هذه القائمة يستمر نفور المستثمرين من الاستثمار والاتجاه إلى القطاع غير الرسمي.

2. **العراقيل الإدارية:** تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الإقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحفيز والمحسوبية، حيث تشمل البطء الشديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر، وهذا ما يستدعي تكوين إطارات إدارية أكثر ذو كفاءة دون نسيان الإفراط في ظل الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر[1].

[1] قويدري كمال، بلغيث أمينة،**مرجع سابق الذكر**،ص8-9

المبحث الثاني: سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتناول هذا المبحث الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال القانون (16-09) والذي من خلاله يمكن الحكم على بيئة القانونية للاستثمار الأجنبي وكذا باعتباره الزاوية الطي ينظر إليها المستثمرون الأجانب ويستعملونها في اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في دولة ما أو عدم الاستثمار، وكذا الاطار المؤسسي باعتباره مشرع الهيئات المنفذة لمخطط واستراتيجية الحكومة في تسيير كل ما يتعلق بالاستثمار في الجزائر، وفي الأخير يتناول المبحث معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القوانين(16-09)

يمكن التطرق لما جاء في القانون والمؤرخ في 29 شوال عام 1437 هجري الموافق ل 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، من خلال عدة عناصر هي:

أولا: الهدف من القانون

يهدف قانون الاستثمار 09-16 الى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية الانتاج السلع والخدمات.[1]

ثانيا: شروط الانجاز

يجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول و لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الإقتصادية،[2] وكذلك اشتراط خضوع الاستثمارات قبل انجازها للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل الاستفادة من المزايا المقررة،[3] كما يجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في المادة الأولى والثانية من هذا القانون في أجل متفق عليه مسبقا مع الوكالة، يبدأ سريان أجل الإنجاز من تاريخ التسجيل المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه ويدوّن في شهادة التسجيل المذكورة في المادة 8 أعلاه.[4] أيضا خضوع الاستهلاك الفعلي لمزايا الانجاز المتعلق بالاستثمار المسجل للقيد في السجل التجاري وحيازة رقم التعريف الجبائي والخضوع للنظام الجبائي الحقيقي.[5]

ثالثا: الضمانات الممنوحة

1. السلع القابلة للاستفادة من المزايا، والتي تضم السلع المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، وكذلك السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار

---

[1] المادة 01 من **قانون الاستثمار المؤرخ في 29 شوال عام 1437 هجري الموافق ل 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار**، الجريدة الرسمية رقم 46

[2] المادة 03، **من القانون 16-09**

[3] المادة 04، **من القانون16-09**

[4] المادة 20، **من القانون 16-09**

[5] المادة 09، من **القانون 16-09**

الاعتماد الايجاري الدولي(شرط أن تكون في حالة جديدة)، وتعفى من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي حسب ما نصت عليه المادة 06 من القانون (09-16).

2. استفادة الاستثمارات المسجلة وغير الواردة في القوائم السلبية من مزايا الانجاز المنصوص عليها بقوة القانون وبصفة آلية من مزايا الانجاز.[1]

3. المعاملة المنصفة والعادلة التي يتلقاها الأشخاص فيما يخص الحقوق و الواجبات المرتبطة باستثماراتهم مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية.[2]

4. يحتفظ المستثمر بالحقوق المكتسبة فيما يخص المزايا والحقوق الأخرى التي استفاد منها بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون والتي أنشأت تدابير لتشجيع الاستثمارات.[3]

5. لجوء المستثمر في حالة غبن الى الطعن لدى لجنة محددة او هيئة مكلفة عن طريق التنظيم و ذلك دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة. [4]

6. يضمن القانون عدم سريان الآثار الناجمة عن مراجعة هذا القانون على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.[5]

7. ينص القانون على خضوع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية المختصة إقليميا و في حالة وجود اتفاق مع المستثمر الأجنبي ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص.[6]

كما ينص القانون على استفادة المستثمر من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي ومدونة بعملة حرة التحويل يسعّرها بنك الجزائر بانتظام ويتم التنازل عنها لصالحه والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.[7]

8. ينص القانون على أن تستفيد الاستثمارات من المساعدات والدعم المنصوص عليها في حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية".[8]

---

[1] المادة 08، **من القانون 16-09**

[2] المادة 21، **من القانون 16-09**

[3] المادّة 35، **من القانون 16-09**

[4] المادة 11، **من القانون 16-09**

[5] المادة 22، **من القانون 16-09**

[6] المادة 24، **من القانون 16-09**

[7] المادة 25، **من القانون 16-09**

[8] المادة 28، **من القانون 16-09**

كما ينص القانون في المادة 33 في فقرتها الثالثة على ضمان احتفاظ المستثمر لمدة محددة عن طريق التنظيم بالسلع المستوردة أو المقتناة محليا تحت النظام الجبائي التفضيلي المنصوص عليه في هذا القانون إلا في حالة رفع عدم قابلية التحويل.[1]

رابعا: المزايا

تبقى الاستثمارات المستفيدة من المزايا المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بترقية وتطوير الاستثمار السابقة لهذا القانون وكذا مجموع النصوص اللاحقة خاضعة لهذه القوانين إلى غاية انقضاء مدة هذه المزايا، كما يمكن للمستثمر بناء على طلبه الاستفادة من مزايا الاستغلال المنصوص عليها في القانون و التي تعده المصالح الجبائية المختصة.[2]

صنفت المزايا المنصوص عليها إلى ما يلي: [3]

1. المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة.
2. المزايا الاضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل.
3. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمار ذات الاهمية الخاص للاقتصاد الوطني.

- المزايا المشتركة

-المزايا بعنوان مرحلة الانجاز:

1. الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
2. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
3. الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني
4. الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح
5. تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار
6. الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء
7. الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.[1]

---

[1] المادة 33، **من القانون 16-09**

[2] المادة 10، **من القانون 16-09**

[3] المادة 07، **من القانون 16-09**

- المزايا بعنوان مرحلة الاستغلال:

1. الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
2. الإعفاء من الرسم على النشاط المهني
3. تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.[2]
4. الاستفادة من الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما يأتي:

- بعنوان مرحلة الإنجاز:

1. تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
2. تحدد كيفيات تطبيق البند (أ) أعلاه عن طريق التنظيم.
3. التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:
4. بالدينار الرمزي للمتر المربع (م2) خلال فترة عشر (10) سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة
5. بالدينار الرمزي للمتر المربع (م2) الفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير

- بعنوان مرحلة الاستغلال:

1. من المزايا المنصوص في المادة 12 (المتعلقة بالمزايا المشتركة و المزايا بعنوان مرحلة لاستغلال) يتم الاستفادة منها بناء على طلب المستثمر لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية.[3] رفع مدة المزايا الاستغلال الى خمس سنوات في حالة إنشاء أكثر من 100 منصب دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.[4]

2. خضوع منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي أو يفوق مبلغها خمسة ملايير دينار(5000000000) للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول

---

[1] المادة 20، **من القانون 16-09**

[2] المادة 12، **من القانون 16-09**

[3] المادة 13، **من القانون 16-09**

[4] المادة 16، **من القانون 16-09**

جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 المعدل والمتمم والمذكور أعلاه و تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.[1]

استفادة المستثمر من التحفيز الافضل في حالة وجود عدة مزايا بموجب الطبيعة و لكن المنشاة بموجب التشريع المعمول به او المنصوص عليها في هذا القانون.[2]

3. الاستفادة من المزايا الاستثنائية للاستثمارات عن طريق اتفاقية بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة تبرم الوكالة هذه الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.[3]

4. تحديد المدة المذكورة في المادة (12) إلى عشر سنوات تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة حسب أحكام الفقرة أعلاه وذلك وفق الكيفيات المحددة في المادة 43 وما يليها من قانون الرسوم على رقم الأعمال.[4]

5. تضاف المزايا المنصوص عليها في المادة18 أعلاه إلى تلك التي يمكن الحصول عليها في المواد 12 و13 و15 و16 أعلاه حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه.[5]

خامسا: أحكام أخرى

1. اشتراط الحصول على الترخيص المسلم من الوكالة أو من المركز المختص لتسيير المزايا إقليميا في حالة التنازل عن الأصول المشكلة لرأس المال التقني المكتسب عن طريق المزايا والتزام المشتري بالوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها المستثمر الأول والتي سمحت له بالاستفادة على المزايا، وفي حالة عدم التزامه يتم سحب المزايا.[6]

2. الحق في الشفعة عن التنازلات الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب.[7]

3. يؤدي التنازل غير المباشر عن شركة خاضعة للقانون الجزائري استفادت من مزايا أو تسهيلات عند إنشائه إلى إخطار مجلس مساهمات الدولة.

4. تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب هذا القانون للمتابعة خلال فترة الإعفاء، وتتم المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال مرافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقدم المشروع، يلزم المستثمر بتقديم المعلومات المطلوبة إلى الوكالة حتى تتمكن من القيام بمهمة المتابعة

[1] المادة 14، **من القانون 16-09**

[2] المادة 15، **من القانون 16-09**

[3] المادة 17، **من القانون 16-09**

[4] المادة 18، **من القانون 16-09**

[5] المادة 19، **من القانون 16-09**

[6] المادة 29، **من القانون 16-09**

[7] المادة 30، **من القانون 16-09**

الموكلة لها، كما تحدد كيفيات جمع المعلومات عن تقدم المشاريع والتزامات المستثمرين بعنوان المتابعة وكذا العقوبات في حالة الإخلال بالالتزامات المكتتبة مقابل المزايا الممنوحة عن طريق التنظيم.[1]

5. تكلف الإدارات والهيئات المعنية بتنفيذ منظومة التحفيزات المنصوص عليها في هذا القانون بعنوان المتابعة طبقا لصلاحياتها وخلال المدة القانونية لامتلاك السلع المقتناة بعنوان النظام الجبائي التفضيلي بالسهر على احترام المستثمر لالتزاماته في إطار المزايا الممنوحة، و تكون الأوعية العقارية والمباني المكتسبة بعنوان النظام الجبائي التفضيلي محل نفس المتابعة لمدة توافق فترة الامتلاك الأطول المحتسبة للسلع الأخرى باستثناء منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة التي تخضع للقواعد الخاصة بها، وهذا بغض النظر عن أحكام الفقرة الاولى من نفس المادة.[2]

6. في حالة عدم احترام الالتزامات الناجمة عن تطبيق هذا القانون أو تلك التي تعهد بها المستثمر تسحب كل المزايا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

7. تكون الاستثمارات التي تدخل في إطار الفقرة أعلاه حسب الحالة إما موضوع مقرر سحب المزايا أو موضوع إجراء تجريد من الحقوق، تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.[3]

8. تلغى أحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم باستثناء أحكام المواد 6 و18 و22 منه كما تلغى أحكام المادة 55 من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014.[4]

9. دون الإخلال بأحكام المادة 35 أعلاه تبقى النصوص التنظيمية للأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيق هذا القانون.[5]

---

[1] المادة 32، **من القانون 16-09**

[2] المادّة 33، **من القانون 16-09**

[3] المادّة 34، **من القانون 16-09**

[4] المادّة 37، **من القانون 16-09**

[5] المادّة 38، **من القانون 16-09**

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر حسب القانون18-22

حسب المادة 16 من القانون 18-22 فإن الاطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر يتكون مما يلي:

أولا: المجلس الوطني للاستثمار

- **النشأة:** أنشئ بموجب أحكام المادة 18 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر 01-03 المؤرخ في أوّل جمادى الثانية عام1422 الموافق 20اوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

- **تشكيلة المجلس:**

يتشكل المجلس الوطني للاستثمار من الأعضاء الآتية وهم: الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، والوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالمناجم، والوزير المكلف بالصناعة، والوزير المكلف بالاستثمار، والوزير المكلف بالتجارة، والوزير المكلف الفلاحة، والوزير المكلف بالسياحة، والوزير المكلف بالعمل والتشغيل، والوزير المكلف بالبيئة، والوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يشارك الأعضاء في اجتماعات المجلس الوطني للاستثمار، ويحضر رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كملاحظين في اجتماعات المجلس، ويمكن للمجلس الوطني للاستثمار التواصل عند الحاجة بكل شخص لكفاءته أو لخبرته في مجال الاستثمار للاستشارة وتقديم يد المساعدة.

يجتمع المجلس الوطني للاستثمار مرة واحدة في كل سداسي، ويمكنه الاجتماع عند الحاجة بناء على استدعاء من رئيسه، وتتوج أشغال المجلس بآراء وتوصيات، ويتولى الوزير المكلف بالاستثمار أمانة المجلس، ويقوم بصفته هذه بضبط جدول أعمال الجلسات، وتبليغ أعضاء المجلس والإدارات المعنية بآراء وتوصيات المجلس، ووضع تحت تصرف المجلس كل المعلومات والتقارير حول الاستثمار.

يوضع المجلس الوطني للاستثمار تحت سلطة الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة، الذي يتولى رئاسته.[1]

- **مهام وصلاحيات المجلس:**

للمجلس الوطني للاستثمار مهام وصلاحيات حددها نص المادة 17 من قانون الاستثمار الجديد رقم22-18 تتمثل في اقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الاستثمار، والسهر على تناسقها الشامل وتقييم تنفيذها، كذلك يعدُّ المجلس الوطني للاستثمار تقريرا تقييميا يرفعه إلى رئيس الجمهورية.

ثانيا: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

- **تقديم الوكالة:**

تدعى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بموجب المادة 6 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، من الآن فصاعداً " الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "، وتدعى في صلب هذا النص " الوكالة ".

---

[1] **المادة 03 من المرسوم التنفيذي 22-297 مؤرخ في 08سبتمبر 2022**، يحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره، ج، ر، ج، ج، العدد 60، الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2022.

تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي:

1. ترقية وتثمين الاستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالاتصال مع الممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج.
2. إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم.
3. ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها.
4. مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره.
5. تسيير المزايا، بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون تابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.[1]

تنشأ لدى الوكالة الشبابيك الوحيدة الآتية:

الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

حيث الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية: هو المحاور الوحيد ذو الاختصاص الوطني، ويكلف بالقيام بكل الإجراءات اللازمة التجسيد ومرافقة المشاريع الاستثمارية الكبرى والاستثمارات الأجنبية. تحدد معايير تأهيل المشاريع الاستثمارية الكبرى عن طريق التنظيم.[2]

الشبابيك الوحيدة اللامركزية: هي بمثابة المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي، وتتولى مهام مساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام الإجراءات المتعلقة بالاستثمار.[3]

يضم الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وكذا الشبابيك الوحيدة اللامركزية ممثلي الهيئات والإدارات المكلفة مباشرة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بما يأتي:

1. تجسيد المشاريع الاستثمارية،

-منح المقررات والتراخيص وكل وثيقة لها علاقة بممارسة النشاط المرتبط بالمشروع الاستثماري،

2. الحصول على العقار الموجه للاستثمار،
3. متابعة الالتزامات المكتتبة من طرف المستثمر.[4]

يؤهل ممثلو الهيئات والإدارات لدى الشبابيك الوحيدة بمنح، في الآجال المحددة بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل القرارات والوثائق والتراخيص التي لها علاقة بتجسيد واستغلال المشروع الاستثماري المسجل على مستوى الشبابيك الوحيدة.[5]

---

[1] المادة 26 **من القانون 16-09**

[2] المادة 19 **من القانون 16-09**

[3] المادة 20 **من القانون 16-09**

[4] المادة 21 **من القانون 16-09**

[5] المادة 22 **من القانون 16-09**

المطلب الثالث: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

تعد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير الأول، لذلك فإن هذه الوكالة ذات طابع إداري، ما يعني أنها تخضع من حيث الاختصاص القضائي للقضاء الإداري، نظرا لطبيعة قراراتها الإدارية تطبيقا للمعيار العضوي المنصوص عليه بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09- 08، وهي تتمتع بالاستقلال المالي لها ذمة مالية مستقلة عن الذمة المالية لممثليها، وبأهلية التقاضي، فهي بذلك تتمتع بحق التقاضي سواء كانت مدعية أو مدعى عليها، يمثلها أمام القضاء مديرها العام، باعتباره مسيّر الوكالة، ويديرها مجلس إدارة،، لذلك فإن المدير العام هو المسؤول عن تسيير الوكالة في إطار أحكام قانون الاستثمار والقواعد العامة في مجال التسيير الإداري والمالي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وبهذه الصفة فهو من يمارس جميع مصالح الوكالة، ويتصرف باسمها ويمثلها أمام القضاء وفي جميع أعمال الحياة المدنية الأخرى.

وبصفته هذه يمارس السلطة السلّمية على جميع مستخدمي الوكالة، ويعين في كل مناصب العمل التي لم تتقرر طريقة أخرى للتعيين فيها، وهو من يتحمل مسؤولية تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وهو الآمر بصرف ميزانية الوكالة حسب الشروط المحددة في القوانين والأنظمة، كما يقوم بإعداد مشاريع ميزانية الوكالة، ويبرم كل الصفقات والاتفاقات والاتفاقيات المرتبطة بمهام الوكالة، ويمكنه تفويض إمضائه في حدود صلاحياته، وله أن يقوم بتشكيل أي مجموعة عمل أو تفكير يراها ضرورية لترقية الاستثمار وتعزيز نشاط الوكالة، ويمكنه الاستعانة بعد استشارة مجلس إدارة الوكالة بخدمات مستشارين وخبراء ومتخصصين، ويمكنه أن يتخذ كل ما من شأنه من التدابير التي تسمح بحسن سير الشبابيك الوحيدة، ولاسيما تلك الموجهة لتسهيل استكمال المستثمر الإجراءات الشكلية والحصول على الوثائق المطلوبة في الآجال القانونية.

يعد المدير العام للوكالة بالتنسيق مع مصالح وزارة الخارجية المختصة، وبالاتصال مع ممثليات الدبلوماسية والقنصلية تقريرا كل ستة 6أشهر يوجهه إلى المجلس الوطني للاستثمار حول أنشطة ترقية الاستثمار، وكذا عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يتم تعيين أعضائها بموجب قرار من السلطة الوصية على الوكالة بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لمدة ثلاث(3) سنوات قابلة للتجديد، ويجتمع مجلس الإدارة مرتين في السنة بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكنه الاجتماع في دورات غير عادية بطلب من الرئيس أو ثلثي الأعضاء، ولا تصح مداولات المجلس إلا بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، وتصح مداولات المجلس بعد الاستدعاء الثاني مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية الأصوات الحاضرين، ويكون صوت الرئيس مرجحا في حالة تساوي الأصوات، ويترتب على المداولات تحرير محاضر.[1]

[1] لعشاش محمد، **الأجهزة القانونية للاستثمار في ظل القانون الجديد رقم 22-18**، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، المجلد الثامن، العدد الأول، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 304-305.

مهام وصلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

منح المشرع الجزائري الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار مهام وصلاحيات جد واسعة نصت عليها المادة 4 من القانون رقم 18- 22، فهي تتدخل في مختلف المجالات ذات العلاقة بالاستثمار، حيث تقوم الوكالة بما يلي: [1]

- **في مجال الإعلام:** تسهر الوكالة على ضمان خدمة الاستقبال والإعلام لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار، وعلى جمع الوثائق الضرورية التي تسمح بالتعرف الأحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار ومعالجتها وإنتاجها ونشرها بواسطة كل وسيلة مناسبة، والترويج للاستثمار في الجزائر عن طريق خلق سياسات ترويجية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما تعمل على وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على كل المعطيات الضرورية لتحضير مشاريعهم، وعلى وضع بنوك بيانات تتعلق بفرص الأعمال والموارد والطاقات الكامنة على المستوى المحلي، بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، عن توفر العقار الموجه للاستثمار، كما تعمل الوكالة على إعلام أوساط الأعمال بكل التفاصيل وتحسيسهم.

- **في مجال التسهيل:** فهي تعمل على وضع المنصة الرقمية للمستثمر وضمان تسييرها التي توضع لديها، وتقييم مناخ الاستثمار واقتراح التدابير التي من شأنها تحسينه، وتقديم كل المعلومات اللازمة، لاسيما حول فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري، والحوافز والمزايا المتعلقة بالاستثمار، وكذا الإجراءات ذات الصلة، ووضع أنظمة إعلامية للحصول على جميع المعلومات الإقتصادية، وتعمل على تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها، ومرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة باستثماره وتقديم الخدمات الإدارية المطلوبة بغرض تسهيل وتسريع الإجراءات مع المصالح الأخرى المركزية والمحلية للتقليل من الصعوبات التي قد تعترض المستثمر، كما تعمل على تسيير المزايا بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ إصدار هذا القانون، ومتابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

ج-وفي مجال ترقية الاستثمار، تعمل الوكالة على المبادرة بكل نشاط مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف ترقية الاستثمار في الجزائر، وعلى إعداد واقتراح مخطط لترقية الاستثمار على الصعيدين الوطني والمحلي، وتصميم عمليات حشد رؤوس الأموال اللازمة لإنجازها وتنفيذها، وعلى ضمان خدمة إقامة علاقات أعمال وتسهيل الاتصالات بين المستثمرين وتعزيز فرص الأعمال والشراكة، وعلى إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

- **في مجال مرافقة المستثمر:** تعمل الوكالة الجزائرية على تنظيم مصلحة التوجيه والتكفل بالمستثمرين، ووضع خدمة الاستثمارات مع اللجوء إلى الخبرة الخارجية عند الحاجة، ومرافقة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى.

هـ-وفي مجال تسيير الامتيازات: تقوم الوكالة بإعداد شهادات تسجيل الاستثمارات والقيام بتعديلها عند الاقتضاء، وتحديد المشاريع المهيكلة، استنادا إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به، وإبرام

[1] لعشاش محمد، **مرجع سابق الذكر**، 304-305.

الاتفاقيات المقررة في المادة 31 من القانون رقم 18- 22، وعلى التحقق من قابلية الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات المسجلة، وعلى التأشير على قوائم السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا المقدمة من طرف المستثمر، وعلى إصدار قرارات سحب المزايا، وعلى تحرير محاضر معاينة الدخول في مرحلة الاستغلال وتحديد مدة مزايا الاستغلال الممنوحة للمستثمر، وعلى القيام وفقا للتنظيم المعمول به، بتسيير عمليات التنازل و/ أو تحويل السلع والخدمات التي استفادت من المزايا، وعلى إعداد شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

4. **في مجال المتابعة:** تقوم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بالتأكد بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون، ومعالجة عرائض وشكاوى المستثمرين، وتطوير خدمة الرصد والإصغاء والمتابعة لفائدة الاستثمارات المسجلة.

تنظيم مصلحة للتوجيه والتكفل بالمستثمرين، ومرافقتهم لدى الإدارات الأخرى، وعلى إعلام المستثمرين بكل العقارات الموجودة والمتاحة لاستيعاب مشاريعهم الاستثمارية ومتابعة تنفيذ الاستثمارات للزيادة في رأس المال عن طريق الزيادة في الإنتاج، ما يساعد على تطوير المنتوج وتخفيض تكاليف الإنتاج للمساهمة في معالجة ميزان المدفوعات ورفع إيرادات الدولة، شرط أن يكون البلد المضيف مؤهلا لاستقطاب الاستثمارات.[1]

[1] لعشاش محمد، **مرجع سابق الذكر**، 304-305.

المبحث الثالث:افاق مستقبلية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سنستعرض أخر الإحصائيات المنشورة و ذلك اولا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع القطاعي له، ثم نتطرق إلى أهم الدول المستثمرة في الجزائر، و بعدها آفاقه في الجزائر، و في الأخير نستعرض بعض التوصيات للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الاول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بما أن قطاع المحروقات يعتبر استراتيجيا في الجزائر، ارتأينا من خلال هذا المطلب أن نعرج على التدفقات الواردة الى الجزائر من خلال التوزيع القطاعي، حيث سنتعرف على حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات اولا ثم خارج قطاع المحروقات ثانيا. [1]

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات

يلعب هذا القطاع دورا محوريا في مجال الاستثمارات الأجنبية الموجهة إليه، و ذلك راجع إلى ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية، تتيح فرص الاستثمار فيها.

فقطاع المحروقات يحتل مكانة محورية بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث يمثل97% من مداخيل البلاد، كما استطاعت الجزائر من الرفع من قدراتها في التكرير التي تقدر ب 22 مليون طن سنويا، و يقدر احتياطي النفط في الجزائر ب 3.3 تريليون متر مكعب سنة 2022، وقد فتح هذا المجال للشركات منذ تأميم المحروقات سنة 1971، بحيث كانت مشاركة رأس المال الأجنبي في هذا القطاع لا يتعدى 49% و منذ بداية التسعينيات تم فتح الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمته رأس المال الأجنبي.

كما كانت تهيمن شركة سوناطراك إضافة إلى الشركات التابعة لها و هذا إلى غاية إصدار قانون المحروقات الجديد، إذ أنها تعمل في جميع مجالات الاستكشاف و الحفر و الإنتاج و التكرير و إنتاج الغاز الطبيعي.

و بعد ذلك شهدت الساحة دخول عدة شركات عالمية في مجال المحروقات حيث أعلنت وزارة الطاقة و المناجم أن الاستثمارات الأجنبي المباشرة في قطاع المحروقات بلغت 670 مليون دولار سنة 2020، و أوضحت الوزارة في بيان لها وتكلفة الاقتصاد الجزائري سنة2022يقدر ب 187,2 مليار دولار وانه حلت أوروبا في مقدمة البلدان المستثمرة في الجزائر في مجال المحروقات بنسبة 58% و بريطانيا لوحدها 24%

[1] يحياوي نصيرة، **الاستثمار الاجنبي المباشرعلى قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائر–دراسة حالة شركة متعددة الجنسيات في الجزائر–**، مذكرة ماستر، ص85–125.

تليها الولايات المتحدة الأمريكية و كندا ب 26%، استراليا 8% و دول آسيوية ب 5%. و مع مرور السنوات يعرف قطاع المحروقات تقدما ملحوظا و حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات و المناجم 21,24 مليار دج بين 2002 و2021.[1]

الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر في قطاع المحروقات

إن الجزائر قبلة استثمارية على مستوى الدولي، لاعتبارات عدة أهمها أنها سوق عذراء، إضافة إلى الموقع الجغرافي والمواد الأولية المتوفرة

إن معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعد من أكثر المؤشرات تدهورا، إذ انخفض هذا الاستثمار الأجنبي بنحو 19%، وسجل تراجعا من 1,38 مليار دولار عام 2019 الى 1,12 مليار دولار عام 2020، الى إننا لاحظنا زيادة معتبرة في نسبة الصادرات عام 2021 قدرت ب 18% أي 95 مليون طن مقابل 80 مليون طن، كما انخفضت واردات مشتقات البترولية بنسبة 70%، وبحسب تقرير منظمة الأوبك نجحت الجزائر في رفع إنتاجها من النفط على الأساس السنوي إلى 913 ألف برميل يوميا، وفي المجمل سجل قطاع المحروقات في الجزائر 5 اتفاقيات دولية تضمن تسريع انتاج هذا القطاع.

أما أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر في مجال المحروقات

-نجد ايني (الايطالية)

-بريتش بتروليوم (البريطانية)

-اكسون موبيل (الولايات المتحدة الامريكية)

-سينوباك (الصينية)

-شركة توتال انرجي(الفرنسية)

-شركة موبادلة (الاماراتية) التابعة لإمارة دبي.

و قد اصبحت الجزائر مؤخرا من اكبر الدول استقطابا للاستثمار الاجنبي في مجال المحروقات حيث يسيطر الاستثمار فيه على هيكل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

ثانيا: الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات

سنقوم بدراسة نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

الجدول (02-02): نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

السنوات	المبلغ مليون دولار	النسبة%
2002	**1064,9**	**4%**
2006	**1841**	**4%**

[1] كريمة قويدري،**الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2010_2011،ص54_57.

2008	2638,6	4%
2014	1502	1%
2016	1638	1%
2018	1466	1%
2020	1126,7	1%

المصدر من اعداد الطالبين اعتمادا على برنامج exel2007

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمارات الاجنبية المباشر ة خارج قطاع المحروقات تتوزع على النحو التالي:

الجدول رقم (02-03): توزيع المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة حسب كل قطاع خارج قطاع المحروقات 2002-2019

القطاع	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ(مليار دج)	النسبة %
الفلاحة	13	1,44	5769	0.23
البناء و الاشغال العمومية	142	15,76	82593	3,28
الصناعة	558	61,93	2050277	81.36
الصحة	6	0.67	13572	0.54
النقل	26	2.89	18966	0.75
السياحة	19	2.11	128234	5,09
الخدمات	136	15.09	130980	5.2
الاتصالات	01	0.11	98441	3.55
المجموع	901	100	2519831	100

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الموقع www.unctad.com

- **قطاع الفلاحة:** يفصح الجدول رقم(02-04) ان القطاع الفلاحي رغم اهميته الا انه لا يزال يعاني التهميش حيث يمثل 1,44 من اجمالي التدفقات رغم ما تزخر به الجزائر من امكانيات في هذا المجال، و يعزى هذا الى الضعف الحوافز القانونية المتعلقة بالمردودية.

- **قطاع الصيد** يتوفر الجزائر على امكانيات جد هامة في قطاع الصيد حيث بدأ التفكير في استغلال الثروة في سنة 2003 وقعت اتفاقية شراكة بين متعاملين اقتصاديين جزائريين و المؤسسات الاجنبية مثل مشروع يقدر ب 08 مليون اورو برعاية المنظمة العربية للاستثمار و تطوير الفلاحة بالإضافة الى مبادرة البنك الجزائري union

bank الذي قام بإنشاء فرع متخصص لتطوير الاستثمار في مجال الصيد و هذا بفتح أبواب الشراكة في هذا الميدان.

- قطاع البناء و الاشغال العمومية:

أما قطاع البناء و الاشغال العمومية عرف انتعاشا حيث كان يعدل 50 مشروعا خلال الفترة (2000-2005)، حيث اصبح اكثر من200مشروعا الى غاية سنة 2018، حيث رصد مبلغ يعد170 مليار دج لمواد البناء، و45 مليار دج للمباني و الاشغال العمومية، و هذا بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع فيما يخص برنامج دعم النمو الاقتصادي، و الطريق السيار شرق غرب، هذا المشروع الذي اثار جانب الاهتمام الامريكي حيث عرض التكفل المالي و ذلك بمشاركة13 دولة منها فرنسا، ايطاليا، مصر، المانيا، تركيا و سويسرا، و بناء اكثر من 5 مليون وحدة سكنية من خلال المخطط تعمير والاسكان2010_2021.

- **قطاع الصناعة:** عند قراءتنا للجدول رقم (): نجد ان قطاع الصناعة مزال يسيطر على المرتبة الاولى في حجم الاستثمارات الواردة الى الجزائر خارج قطاع المحروقات بمبلغ يقدر ب 2050277 مليار دج، ما يعبر عن قفزة نوعية و تكريس مبدأ انسحاب الدولة من الاقتصاد تدريجيا و يشمل هذا القطاع:

- **الصناعة الميكانيكية:** اخذت الصناعة الميكانيكية مجال هاما في نصيبها من المبالغ الموجهة كاستثمار اجنبي مباشر بمبلغ يقدر ب 29 مليار دج، و كمثال عن الشركة الفرنسية Mechelin التي عادت الى النشاط بعد توقف دام 09 سنوات و ذلك منذ 12اكتوبر2002، و هذا بهدف تلبية حاجات السوق المحلي ب 40% و تصدير الانتاج بنسبة 60%، و تبلغ قيمة المشروع 20 مليون اورو و ذلك بخلق 500 منصب شغل.
- **الصناعة الغذائية:** عرفت هذه الصناعة انتعاشا في السنوات الاخيرة خاصة في مجال الشراكة مثل شركة دانون الفرنسية، و الشرآة التونسية للبسكويت.
- **صناعة الحديد و الصلب:** و نذكر امثلة عن ذلك مصنع الحديد و الصلب بولاية جيجل من طرف الشركة المصرية ALEZZ و الشركة الهندية ISPAT.

بالإضافة الى ذلك يشمل هذا القطاع صناعة الملابس الجاهزة و صناعة الجلود و الملاحظ ان هاتين الاخيرتين لا تزال ترصد استثمارا محتشما يقدر 0,8 مليار دج.

- **قطاع الصحة:** قطاع الصحة الذي تبقى حصته ضئيلة بنسبة 0,67% أي بمبلغ 13572 مليار دج، و هي نسبة ضعيفة، تبقى محصورة في الصناعة الصيدلانية.

- **قطاع السياحة:** أما قطاع السياحة و رغم ما تسخر به الجزائر من إمكانيات سياحية، الاانه عدد المشاريع قدرت ب 19المشروح سياحي، و اهم هذه المشاريع السياحية: مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدي فرج و مشروع مجمع سيدار السعودي لتأسيس قريتين سياحيتين بالجزائر العاصمة، و مشروع مركب "اعمار" الاماراتي، انشاء مركب فندقي و تجاري بباب الزوار (الجزائر العاصمة) من قبل شركة" تراست ريل استايت"، و

الشركة الفرنسية "أكور" التي اعتزمت بناء 24 فندقا في عدة ولايات جزائرية ابتداءا من سنة2020 بقيمة 15,5 مليار اورو.

– **قطاع الالكترونيك:** عرف نمو سريعا في السنوات الاخيرة، من الامثلة عن الشركات الاجنبية في هذا القطاع: BYA électronique، maghreb vision، samsung.

– **قطاع الاتصالات:** انفتاح سوق الاتصالات، كان بصدور قانون جويلية2000، الذي جاء ليخرج القطاع من احتكار الدولة بالإضافة الى فتح القطاع للمنافسة الاجنبية، أما في مجال الاعلام الآلي و الانترنت، فهناك عدد كبير من المستثمرين الوطنيين بالإضافة الى الشركات الدولية مع الشركة الفرنسية wonadoo، ان هذا القطاع يتيح فرص لابأس بها لزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة مع السوق الداخلية التي تعتبر اكبر الاسواق على الساحة المغاربية.

– **قطاع الخدمات:** أما قطاع الخدمات فقد شهد استثمار أجنبيا معتبرا بمبلغ 130980 ملياردج، هذا القطاع يحوي على فرص و مجالات استثمارية عديدة خاصة في القطاع المالي و في هذا المجال توجد الشركة التونسية التابعة لبنك الأمان التي دخلت السوق الجزائرية سنة 2006، و من جهة اخرى جاءت الشركة الفرنسية في المرتبة الاولى فيما يتعلق بالمسؤوليات الادارية داخل الشركات الاجنبية ناشطة في الجزائر (مسيري شركات و رؤساء مجالس الادارة).[1]

[1] مختاري عبد الجبار، طوير امال، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات حارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990–2018** ، جامعة الأغواط، ص125–142.

المطلب الثاني: الدول المستثمرة في الجزائر

تحسن مناخ الاستثمار في الجزائر و اتجاهات الجزائر نحو سياسة استغلال امكانياتها الطبيعية و البشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية و كفاية السوق المحلية حتى تستطيع و لو بالشكل اليسير التقليل من الواردات ، عزمت العديد من الدول بتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في الجزائر و المشاركة في التنمية الاقتصادية ,لقد تعددت وتنوعت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية

الجدول (02-04): أهم عشرة دول المستثمرة مابين 2002-2021

الترتيب	الدولة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة مليون دولار
1	الامارات	26	11.561	15.280
2	اسبانيا	24	6.70	7.680
3	فرنسا	81	10.011	5.950
4	فيتنام	02	1.999	4,743
5	سويسرا	12	5.874	4.538
6	مصر	11	7.350	4.178
7	المملكة المتحدة	24	2.033	3.738
8	امريكا	34	3.210	3.303
9	الصين	12	9.566	2.658
10	لوكسمبورغ	03	4.349	2.447
11	اخرى	147	29.758	13.348
الاجمالي		376	93.153	68.040

المصدر: من اعداد طالبين اعتمادا الشركة الوطنية لتطوير الاستثمار

التعليق:

من خلال المعطيات الجدول نلاحظ ان فرنسا تحتل المرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع 81 مشروع المسجلة ,تليها امريكا ب 34مشروع ثم الامارات ب 26 مشروع ,اما من ناحية التكلفة فنلاحظ ان الامارات في المرتبة الاولى ب 15,280مليون دولار ثم اسبانيا ب 7,680مليون دولار[1]

[1] http://www.andi.dz تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/03 على الساعة 16:18

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

عندما نتحدث عن آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، نشير الى المشاريع التي تنوي الشركات الاجنبية اقامتها في الجزائر و ذلك من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الجزائري و الاجنبي، م فيما يلي عرض لاهم المشاريع المراد اقامتها.[1]

1. انشاء ميناء حمدانية بشرشال الذي قدر استعابه ب 6,5 مليون حاوية بتكلفة 7 مليار دولار
2. دنيا بارك عبارة عن منتزه عالمي على مساحة 800 هكتار
3. طريق سيار شمال جنوب والذي يدخل الخدمة نهاية سنة 2024
4. انشاء المدينة الجديدة بوغزول بتكلفة700 مليون دولار على مساحة 12الف هكتار
5. إنشاء اكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم دزرتيك الجزائر على مساحة 17الف كلم^2 بتكلفة 400 مليار اورو.
6. تعتزم الجزائر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي تنفيذ برنامج تعاون في مجال الصيد البحري و تم تخصيص 64 مليون اورو.
7. كما تنوي شركة فينر فتح فرع لها لإنتاج الزجاج المخصص للتعليب و التصدير و هذا بولاية وهران.
8. إضافة إلى مشروع جزائري اسباني لإقامة مجمع جينوبتيك لإنتاج الطلاء.
9. كما تبقى عملية التفاوض جارية مع شركة مرسيدس المتخصصة في صناعة السيارات و هذا في ولاية بومرداس.
10. و في مجال البيئة من المقرر أن تنظم غرفة التجارة و الصناعة الجزائرية الألمانية، معرضا كبيرا خاصا بالطاقات المتجددة على هامش مؤتمر دولي حول هذا النوع الجديد من الطاقات المتجددة.
11. كما أعلن وزير المالية على هامش اجتماع الدورة العاشرة للجنة المختلطة انه " تم تنصيب لجنة متابعة الاستثمارات التي ستتكفل بالاستثمارات الجزائرية الإماراتية سواء تلك التي في طريق الانجاز. و تتوكل لهذه اللجنة التي ستجمع مرة كل ستة أشهر لتقييم وضعية مشاريع الاستثمار بين البلدين.
12. و في مجال المحروقات دخلت شركة سوناطراك والشريك الايطالي لبناء خطوط و انابيب للنفط و الغاز في البحر المتوسط من الجزائر الى ايطاليا.

إن الآفاق المستقبلية للاستثمار في الجزائر مرتبطة بمدى نجاح عملية إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق[2] تدفقات آبر في المستقبل، و يتم تدعيمه و ترقيته و تعزيز الثقة بين الجزائر و المتعاملين الأجانب و هذا لا يكون إلا إذا كرست السلطات الجزائرية جهدها لإزالة العراقيل التي ذكرناها سابقا و التي تقف عائقا أمام نجاح السياسة الاستثمارية، فيجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لإنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

[1] https://unctad.org تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/15 على الساعة 22:38

[2] https://www.asjp.cerist.dz تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/13 على الساعة 14:53

خلاصة الفصل

إن الحديث عن واقع و افاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يقودنا الى الحديث عن المناخ الاستثماري و مختلف مؤهلات الجزائر سواء كانت طبيعية، بشرية، اقتصادية، سياسية و أمنية تجعلها محل اهتمام المستثمرين على الصعيد المحلي و الدولي حتى تصبح الجزائر وجهة استثمارية قوية و منافسة راحت الحكومة الجزائرية تنص قانونيا على ضمانات (قانونية، مالية و قضائية) و مزايا و حوافز ضريبية من شأنها تعزيز نصيب الجزائر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و من خلال تبني هيئتين حكوميتين هما المجلس الوطني للاستثمار و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تسهران على تجسيد مخططات و استرتجيات الحكومة سعيا لتوفير المعلومات التي يحتاجها المستثمرون الاجانب عن واقع الاستثمار في الجزائر و كذا توفير بيئة استثمارية مناسبة

في حين لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يوجه عدة معوقات و صعوبات إدارية، اجتماعية و سياسية، ينبغي مضاعفة الجهود للتقليل من اثارها قدر الامكان حتى يمكن تدعيم بنية الاقتصادية حتى يمكن تدعيم الاستثمار المحلي و الأجنبي إلى مستويات التطورات الاقتصادية العالمية.

الخاتمة

خاتمة:

أصبح يُنْظَرُ الى الاستثمار الاجنبي المباشر الشكل التمويلي البديل للمديونية، ومن القضايا الجوهرية و الحديثة التي لفتت اهتماما بالغا من طرف الدول الحكومات نظرا لما تحققه من مكاسب لكل من الدول المضيفة و المستثمرة.

فدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص كان يهدف الى معرفة حاجة الدول اليه و الجهود المبذولة من طرف الدول في سبيل تحقيقه، بما في ذلك حلق مناخ استثماري مناسب و الذي يخص جميع الظروف السياسية و الاجتماعية و خاصة الاقتصادية و اهم العراقيل التي تواجه الدول المستثمرة.

ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في اشكال مختلفة هي في الحقيقة مرهونة من حيث تطبيق السياسات الدول المضيفة، و استراتيجيات الشركات المهيمنة و بما تطلبه التحديات الجديدة التي تمر بها الساحة العالمية.

و من خلال القراءة الواضحة لمناخ الاستثمار والاحصائيات التي استندنا اليها على العموم كان مستوى أداء و امكانيات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له مازال يحتاج الى التحسين اكثر خاصة وانها تتمتع بالكثير من الامكانيات البشرية و المادية و الطبيعية و ينقصها فقط بذل المزيد من المجهودات و استغلال تلك الامكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها و افساح المجال اكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الاجانب و استقطاب حجم كبير و الاستفادة اكثر منه.

و على ضوء ذلك توصلنا الى استخلاص **النتائج** التالية: ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتمتع بخصائص تجعله يتميز الامر الذي ادى الى ظهور نظريات مختلفة لتفسيره.

1. ان الاستثمار الاجنبي المباشر يجري في اشكال متعددة، و ان الاندماج و التملك يعتبر من الاشكال الحديثة، الذي عرف خلال السنوات الاخيرة تزايد مدهشا فيما يخص صفاته و عملياته.

2. باعتبار ان الاستثمار الاجنبي المباشر وجه من اوجه حركات رؤوس الاموال الدولية مست شتى انحاء العالم ووسيلة لاختراق الاسواق الدولية و فرصة لنمو اقتصادات الدول المضيفة له،فمن الطبيعي ان تكن له ايجابيات و سلبيات في نفس الوقت.

3. أن خريطة تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة تؤكد ان الدول المتقدمة مازالت تستحوذ على حصة الاكبر، و ان التطورات التي حصلت في مواقف الدول النامية و في سياستها العامة المتعلقة باجتذابه جعلت من حجم التدفقات الواردة اليها تتزايد باستمرار.

4. أن الجزائر ابدت ارادة قوية و بذل جهود معتبرة لتطوير و ترقية الاستثمار، و ذلك بسن التشريعات و القوانين المحفزة للاستثمار،و بعث مؤسسات المؤطرة له، و تخصيص الاموال الازمة لتطويره، و المشاركة في مختلف الملتقيات و المعارض و الندوات سواء كانت اقليمية او دولية.

5. ان بيئة اداء الاعمال في الجزائر مازالت ضعيفة و تعاني من بعض المشاكل التي تكبح الاستثمارات كمشكل العقار الصناعي، صعوبة الحصول على القروض البنكية، و مشكل القطاع الموازي المعتبر و الرشوة و الفساد المتنامي.

6. على الرغم من محدودية النتائج المحققة خلال عشرية الاصلاح الاقتصادي و التي انعكست بالإيجاب على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تقلص معدل البطالة و تحسن مستوى الدخل، الا ان ركود الاستثمارات الاجنبية و تباطؤ وتيرة الاصلاحات حال دون تحقيق النتائج المرجوة.

اختبار صحة الفرضيات:

1. بالنسبة للفرضية الأولى القائلة بأن الاستثمار الأجنبي هو قيام شخص طبيعي أو معنوي بالاستثمار خارج الحدود السياسية للوطن الأم، **فرضية صحيحة**، ذلك أن المستثمرين يبحثون عن سبل لتعظيم عوائد إمكاناتهم.

2. بالنسبة للفرضية الثانية القائلة بأن يتأثر قرار الاستثمار الأجنبي المباشر بعديد العوامل الراهنة داخل البلد المستقبِل له، **فرضية صحيحة**، ويمكن تبرير ذلك أن الدول ومن بينها الجزائر تبحث عن تعزيز فرص استقطابها للاستثمار الأجنبي من خلال تحسين مناخ الاستثمار عن طريق كافة الآليات الممكنة.

3. بالنسبة للفرضية الثالثة القائلة بأن تعمل الجزائر على تهيئة مناخ مناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والترويج له، **فرضية صحيحة**، ودليل ذلك هو التغييرات والتحديثات على الأطر القانونية والتشريعات وكذا المزايا والضمانات التي توفرها الجزائر للمستثمرين.

و بناء على ما تقدم يمكن اقتراح **التوصيات** و التي تقوم على النتائج السابقة:

1. ضرورة محاربة الفساد و التسهيل في المعاملات البنكية و محاربة القطاع الموازي.

2. العمل على خلق جو و مناخ مساعد للاستثمار الاجنبي المباشر و هذا يكون عن طريق:

3. تطوير الاطار القانوني و المؤسساتي المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر، و تطوير الرؤية و الشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار.

4. تدعيم التنسيق ما بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار،و بالخصوص ما بين (الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و تطوير الاستثمار MDPPI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و الصندوق الوطني للاستثمار CNI).

4. العمل على استقطاب و توطين الرأسمال الوطني الموجود في الخارج، و فتح المجال أمام الجالية الجزائرية الموجودة في الخارج لل مساهمة في التنمية و الاستثمار في بلدهم.

5. اعداد بنك معلومات حول تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر (حسب الولايات)، و وضع آلية لمتابعة الاستثمارات.

6. وضع سياسة فعالة لتطوير الاستثمار الاجنبي المباشر، ترتكز على تقنيات لجذب المستثمرين، على اساس التكوين العالي للموظفين العاملين في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و دبلوماسيين متخصصين في الخارج.

7. تطوير و تنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق العمل، حيث يشكل مستوى تكوين و تأهيل الرأسمال البشري احد المحددات الاستراتيجية لتطوير الاستثمار بصفة عامة، لتوطين الاستثمارات الاجنبية و جذبها، و في هذا الاطار يجب:

8. رفع و زيادة الاموال المخصصة للبحث و التطوير، و الموجه للجامعات و مراكز البحث .

9. تدعيم البحوث العلمية لدى القطاع الخاص، من خلال الاجراءات و الحوافز الجبائية للمؤسسات التي تبحث و تتطور.

10. خلق روابط ما بين الجامعات و مراكز التكوين المهني والبحوث، هذه السياسة يجب ان تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و الاجانب بالدخول في انجاز برامج الدراسات و ذلك لتلبية حاجات سوق العمل، و المساهمة في تمويل المعاهد البحث و الجامعات.

11. تشجيع و حماية و تسويق نتائج البحث العلمي من خلال ثقافة و آلية للحماية الفكرية و الابداعية لدى المتعاملين الاقتصادين.

12. الحكومة مطالبة بالاستغلال الوفرة المالية الحالية (احتياطي الصرف)، لإحداث نهضة تنموية سليمة و محكمة، و ذلك بالتركيز على الهياكل القاعدية من طرق و موانئ و السكك الحديدية، و توفير الماء و ذلك بإنشاء السدود.

13. ضرورة الاعتناء بالطاقة البديلة لتحل محل النفط و الغاز عن طريق تشجيع البحوث فيها و توفير الآلات المناسبة لها. فكل هذا من شأنه ان يخدم سياسة الاستثمار في الجزائر التي انتهجتها البلد، ويحدث تنمية واقعية و شاملة.

آفاق الدراسة:

نظرا لمحددات موضوع بحثنا التي وجهتنا الى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، فإنه تبقى بعض المواضيع الاخرى التي على صلة بموضوع البحث و المنافسة مستقبلا مثل:

1. واقع و آفاق الاستثمار الخاص في الجزائر و انعكاساته على التنمية.

2. مستقبل التنمية في الجزائر و دور القطاعين العام و الخاص.

3. واقع الاستثمارات العربية البينية و نصيب الجزائر منها.

4. اهمية جذب رؤوس الاموال العربية المهاجرة و دورها في تكملة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد و الاستثمار المحلي في تدعيم نمو اقتصادات الدول العربية

قائمة

المـراجـع

قائمة المراجع:

- **المراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**

1. اياد عبد الفتاح،**الاصول العلمية للتسويق الحديث**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع،2010.
2. عبد السلام ابو قحف ، **نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة** ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر،1989.
3. عبدالسلام أبو قحف، **التسويق الدولي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
4. عميروش محمد شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان، 2012.

- **أطروحات أكاديمية:**

- **أطروحات دكتوراه:**

1. جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018.
2. حيتم هبة، **الآليات القانونية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2022.
3. دواح بلقاسم، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009.
4. عبدالكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري (1996-2005)** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.
5. مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.
6. نوح فروجي، **دور تحليل البيئة التسويقية في اختيار استراتيجية الدخول الى الأسواق الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2017.

- **أطروحات ماجستير:**

1. بلقة ابراهيم،**اليات توزيع الصادرات خارج المحروقات،واثرها على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

2. كريمة قويدري،**الاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيرجامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2010_2011.

قائمة المراجع

- أطروحات ماستر:

1. طيفور إبراهيم، لصفر رابح، **الإستثمار الأجنبي المباشر و إشكالية التشغيل والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2002-2018)** ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

2. مختاري عبد الجبار، طوير امال، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات حارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018** ، جامعة الأغواط.

3. وفاء فلاح، صبرينة قريرة، ليلى كرثيو، **دور الجهاز المصرفي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

- مقالات:

1. عقبة محمد نوري الاغا، رحال صبحي قاسم، **أثر سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي على متغيرات إقتصادية زراعية**، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، عدد خاص، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، جامعة ميسان، العراق، 2019.

2. قويدري كمال، بلغيث أمينة، **محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، المجلد11، العدد (01) .2021.A

- المراجع باللغة الأجنبية

- books :

1. IMF, (2009), Balance of Payments and International Investment Position Manual, Sixth Edition, P101.

3. Group (DITTEG),Canada,P5.

2. IMF ,(November,2004), Issues paper: Definition of Foreign Direct Investment (FDI) Term's Prepared by Art Ridge Way, IMF Committee on Balance of Payments Statistics and OECD Work Shop on International Investment Statistics, Direct Investment Technical Expert

-websites :

https://invest.gov.dz/OutilsDeUtilisateur/denomination

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/196/4/1/49982

https://www.asjp.cerist.dz

https://unctad.org

ملخص:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك لما له من تأثير رجعي على الاقتصاد الجزائري، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض الجوانب الإيجابية المساعدة لجذبه كالمزايا والضمانات التي يقرها المشرع الجزائري من جهة، وعرض الجوانب السلبية كمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن المشرع الجزائري يتيح كل ما باستطاعته من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال المزايا والضمانات وكذا تنظيم المهام المنوطة بكل من المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الجزائرية لدعم وتطوير الاستثمار، ولكن هذا يعتبر غير كافي بالنظر إلى أن بعض محددات هذا النوع من الاستثمار في الجزائر تؤثر سلبا على مسألة جذبه على غرار استقرار سعر الصرف واستقرار معدلات التضخم، كما أنه يسجل عجز كبير في كبح معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، إطار مؤسسي، إطار قانوني، معوقات، آفاق.

Abstract:

Algeria is among the countries that strive to attract foreign direct investment, because of its retroactive effect on the Algerian economy, as this study aims to analyze the reality of foreign direct investment in Algeria by presenting the positive aspects that help to attract it, such as the advantages and guarantees approved by the Algerian legislator on the one hand, and presenting the negative aspects as obstacles to foreign direct investment on the other hand, and the study concluded that the Algerian legislator provides everything he can to attract foreign direct investment, through advantages And guarantees, as well as organizing the tasks entrusted to each of the National Investment Council and the Algerian Agency for the Support and Development of Investment, but this is considered insufficient given that some of the determinants of this type of investment in Algeria negatively affect the issue of attracting it, such as the stability of the exchange rate and the stability of inflation rates, as it records a deficit Great in curbing obstacles to attracting foreign direct investment in Algeria.

Keywords: Foreign Direct Investment, Institutional Framework, Legal Framework, Obstacles, Prospects.